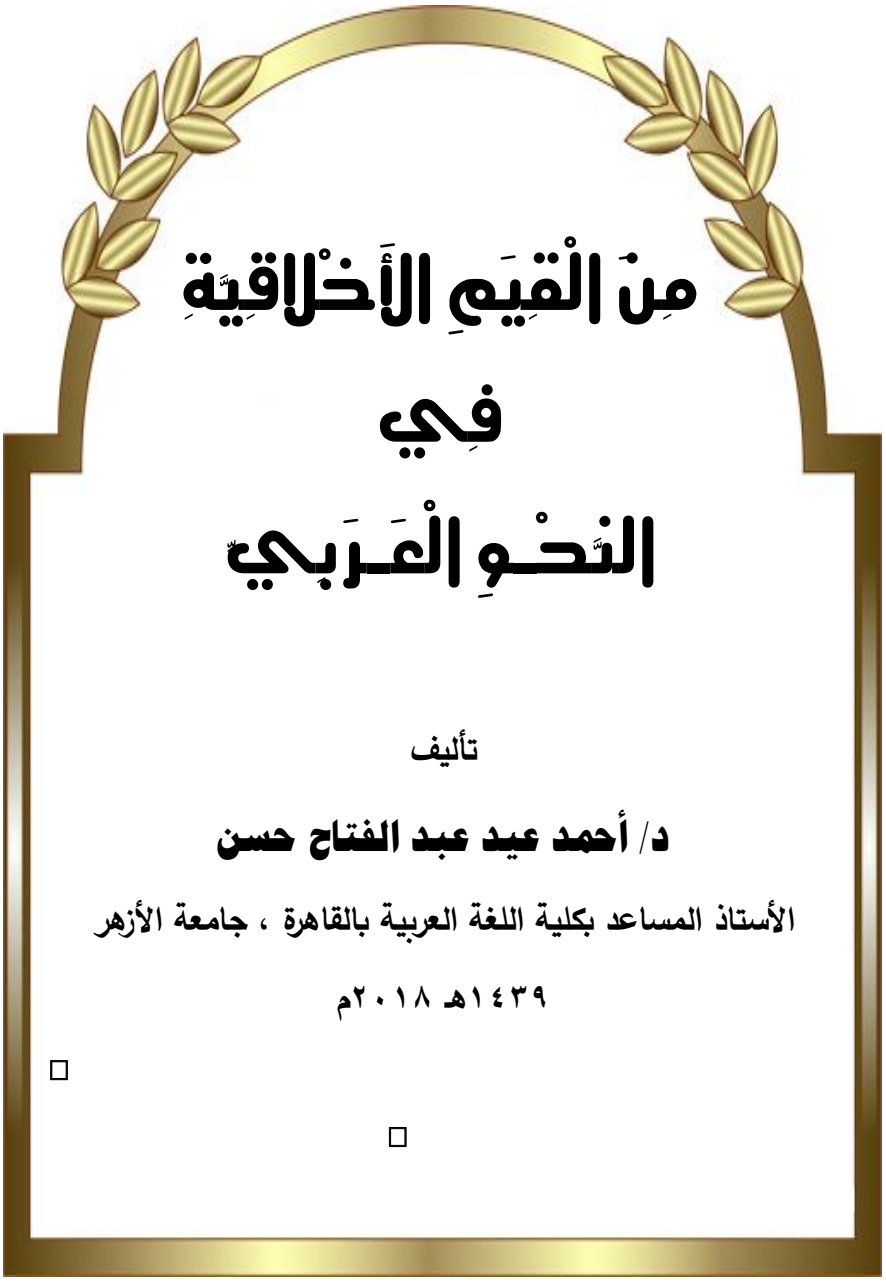

مِنَ الْقِيَمِ الأَخْلاقِيَّةِ فِي النَّحْوِ الْعَرَبِيِّ

تأليف

د/ أحمد عيد عبد الفتاح حسن

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

□

□

ملخص البحث

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على خير الأنام وآل بيته، وبعد...

فإنَّ نزول القرآن الكريم بلغة العرب نقلها من المحلية إلى العالمية، ورفعها مكانًا عَلِيًّا، وبَثَّ في ضوابطها الموجِّهة روائع إنسانية، وقِيمًا أخلاقيةً. وقد انتخبتُ من تراثنا النحويّ اثنتي عشرة قيمةً، أردت أن يبدوَ فيها جلالُ العربية، وسُمُوُّ ضَوابطها، ورُقِيُّ قواعدها، ورَوْعَةُ تراكيبها، وجمالُ أساليبها، وأنَّها لغة ذات رسالةٍ أدبيَّةٍ، تُراعِي مصلحة الإنسانية، وتكفل سعادة البشرية بتحقيق الأمن والأمان في المجتمعات؛ لحضِّها على كلِّ جميل، وتحذيرها من كلِّ قبيحٍ. وتلك القيم هي:

(١) التحلي بالأوصاف الجميلة. (٢) الوفاء لأهل الصحبة السالفة.

(٣) أدب الحوار. (٤) حق الجوار. (٥) مُصَاحَبَةُ الأَخْيَارِ.

(٦) إنزال الأشياء منازلها. (٧) إعطاء المحتاج ما يكفيه.

(٨) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (٩) الأخذ بيد الضعيف.

(١٠) المشغول لا يشغل. (١١) الإصلاح بين المتنازعين.

(١٢) المتضادان لا يَجْتَمِعَانِ. (١٣) ترك الكلام بما ليس يقينًا.

(١٤) صيانة اللسان. (١٥) حفظ النفس.

(١٦) المعارضة القوية بناءة. (١٧) المنع من القياس لمانع شرعي.

وكل ذلك وغيره من القيم الأخلاقية الراقية يدفعنا إلى التنبيه على أمرين عظيمين:

أولهما: الاعتزاز بلغتنا الشريفة، واستشعار جمالها وجلالها، كما فعل

ابن جني من قبل؛ فقد ذكر أَنَّهُ إذا تَأَمَّلَ حالَ هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وَجَدَ فيها من الحكمةِ والدقَّة والإرهافِ والرِّقَّة ما يَملك عليه جانبَ الْفِكْرِ حتى يكادُ يصلُ به إلى غاية السِّحْر(١).

والآخر: القيام بالواجب علينا تجاه تراثنا العربي دراسةً وتدريسًا، وتحقيقًا وتدقيقًا، وتيسيرًا وتهذيبًا، وتفاعلاً مع المستجدات مناقشةً وتأصيلاً ونقدًا.

(١) ينظر : الخصائص ١/٤٨.

Moral Values in Arabic Syntax

By

Ahmed Eid Abdelfattah Hasan

Associate Professor of Linguistics,

Faculty of the Arabic Language, Al-Azhar University

Abstract

The revelation of the Qurʾān in Arabic has endowed the language with auniversal presence, elevated it, and infused its rules with magnificent human and moral qualities. I have selected twelve values from the heritage of Arabic syntax to show the magnificence of the language, the superiority of its standards, rules, constructions, and the beauty of its styles. This language has a literary message that caters for human interests, happiness, and security. It also encourages everything beautiful and discourages everything ugly. These values include:

1. Having beautiful qualities
2. Being faithful to former friends
3. Etiquettes of dialogue
4. Rights of neighborhood
5. Befriending good people
6. Putting things where they should belong
7. Giving the needy what satisfies them
8. Commanding the right and forbidding the wrong
9. Helping the weak
10. The occupied cannot be occupied
11. Conciliating those in dispute
12. Not speaking of things uncertain
13. Opposites do not converge
14. Holding the tongue
15. Preserving the soul
16. Strong opposition is constructive
17. Preventing analogy for a legal impediment

These and other values draw our attention to two major things:

First: We should be proud of our noble language and feel its beauty as Ibn Jinnī used to. He said that contemplating the subtleties of the Arabic language always led him to wise and accurate thinking that verged on utmost wonder (*al-Khaṣāʾiṣ*, vol. 1, p. 48).

Second: We have to be dutiful to our language by studying, teaching, editing, elucidating, and engaging it analytically and critically.

*****

المقدمة

الحمد لله ذي الجلال والإكرام، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام، وعلى آل بيته ذوي الفضل والإحسان، وبعد...

فإنَّ الله ﷻ اختار العربية لغةً لكتابه خير الكتب، ولسانًا لنبيه خير الأنبياء ﷺ، وجعل أتباعه الناطقين بلسانه خير أمةٍ أُخرجت للناس.

ومن المقرَّر شرعًا أَلا تتحقق عبادة المسلمين على النحو المطلوب إلا باللغة العربية، ولا يُفْهَمُ كلام الله ورسوله إلا بالتَّنَسُّكِ في مِحْرَابِها، فقهًا لضوابطها، وإلمامًا بقواعدها، وإحكامًا لأساليبها، واستشعارًا لجمالها، وإدراكًا لجلالها.

ومما لا ريب فيه أنَّ نزول القرآن الكريم بتلك اللغة نقلها من المحلية إلى العالمية، ورفعها مكانًا عَلِيًّا، وبَثَّ في ضوابطها الموجِّهة، وقواعدها الحاكمة روائع إنسانية، وقِيمًا أخلاقيةً؛ ولذا انتخبت من تراثنا النحويّ سَبْعَ عشرةَ قيمةً، أردت أن يبدوَ فيها جلالُ العربية، وسُمُوُّ ضَوابطها، ورُقِيُّ قواعدها، ورَوْعَةُ تراكيبها، وجمالُ أساليبها، وأنَّها لغة ذات رسالةٍ أدبيَّةٍ، تُراعِي مصلحة الإنسانية، وتكفل سعادة البشرية بتحقيق الأمن والأمان في المجتمعات، والتعاون بين الأفراد والهيئات؛ لحضِّها على كلِّ جميل، وتحذيرها من كلِّ قبيحٍ. وتلك القيم هي:

(١) التحلي بالأوصاف الجميلة.

(٢) الوفاء لأهل الصحبة السالفة.

(٣) أدب الحوار.

(٤) حق الجوار.

(٥) مُصَاحَبَةُ الأَخْيَارِ.

(٦) إنزال الأشياء منازلها.

(٧) إعطاء المحتاج ما يكفيه.

(٨) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

(٩) الأخذ بيد الضعيف.

(١٠) المشغول لا يشغل.

(١١) الإصلاح بين المتنازعين.

(١٢) المتضادان لا يَجْتَمِعَانِ.

(١٣) ترك الكلام بما ليس يقينًا.

(١٤) صيانة اللسان.

(١٥) حفظ النفس.

(١٦) المعارضة القوية بناءة.

(١٧) المنع من القياس لمانع شرعي.

واللهَ ﷻ أسألُ إخلاصًا في القول، وسدادًا في العمل، وبركةً في الأجل، ولسانَ صدقٍ بين الناطقين باللغة الشريفة، وهو حسبي، ونِعْمَ الوكيلُ!

المؤلف

□

التمهيد

(جلال العربية)

إنَّ مراعاة ذي اللُّبِّ ضوابطَ العربية في محادثاته وكتاباته وخطاباته أمارةُ خيرٍ فيه، وشَاهِدُ رُقِيٍّ في أحاسيسه، ودليل حُسْنٍ في أخلاقه، وذلك من فضل الله عليه وعلى الناس؛ فليُقابِلْهُ بالإخلاص والشكر، ولْيَدُمْ على ذلك فهو على خَيْرٍ، ومن المحبين لله ﷻ ورسوله ﷺ.

قال أبو منصور الثعالبيّ (ت٤٢٩هـ): " مَنْ أَحَبَّ الله تعالى أَحَبَّ رسوله محمدًا ﷺ، ومَنْ أَحَبَّ الرسول العربيّ أَحَبَّ العرب، ومَنْ أَحَبَّ العرب أَحَبَّ العربية التي بها نزَل أفضلُ الكتبِ على أفضلِ العجمِ والعربِ، ومَنْ أَحَبَّ العربيةَ عُنِيَ بها وثَابَرَ عليها، وصَرَفَ هِمَّتَهُ إليها، ومَنْ هداه اللهُ للإسلامِ، وشرح صَدْرَهُ للإيمان، وآتاه حُسْنَ سريرةٍ فيه اعتقد أنَّ محمدًا ﷺ خيرُ الرسل، والإسلام خيرُ الملل، والعرب خيرُ الأمم، والعربية خيرُ اللغات والألسنة"(١).

والعربيةُ التي نالت الخيرية تُعطي صاحبَها الأريبَ قُوَّةً في النفس، ودُرْبَةً في الفكر، وشجاعةً في الرأي؛ فيكون ذلك سببًا في إبعاده عن الضلال في القول، وتجنيبه الانحراف في الرأي. ولْيَعْلم التاركُ لها في مجاله المفتقر إليها رغبةً عنها أنَّهُ على خطر عظيم، نَبَّهَ عليه فيلسوف العربية ابن جنِّي في قوله: "أكثر من ضَلَّ من أهل الشريعة عن القَصْد فيها، وحادَ عن الطريقة المُثلى إليها فإنَّما استهواه واستخفَّ حِلْمَهُ ضَعْفُهُ في هذه اللغة الكريمة الشريفة التي خوطب الكافة بها... ولو كان لهم

(١) فقه اللغة وسر العربية ٢٩.

أُنْسٌ بهذه اللغة الشريفة، أو تصرفٌ فيها، أو مزاولةٌ لها- لحَمَتْهُم السعادةُ بها ما أَصَارَتْهُم الشَّقْوَةُ إليه؛ بالبُعد عنها"[1].

إنَّ اللَّهَجَ بفصحانا، والتواصل بها مع الآخرين في جميع الأحوال يَزيد العقلَ قوةً ورجاحةً وإنارةً، ويُثبتُ المُروءَةَ، ولا يعود ذلك على صاحبه إلا بالخير؛ فالمروءةُ تأمرُ صاحبَها بالأجمل من الأقوال والأفعال والتصرفات، ودليلُ وجود المروءة في عربيٍّ هو التزامُهُ بلغته الشريفة؛ ولذا كَتَبَ عمرُ ﷺ إلى أَبي مُوسَى الأشعريّ ﷺ قائلاً: "خُذِ النَّاسَ بِالعربِيَّة؛ فإِنَّها تَزِيد فِي العَقْلِ، وتُثْبِتُ المُروءَةَ"، وذكر الإمام الخطَّابيّ (ت٣٨٨هـ) عبارة عمر ﷺ بلفظٍ آخر، وهي "عليكم بتعليم العربية؛ فإنَّها تدلُّ على المروءة, وتزيد في المودة "، ثمَّ قال: "قد بقيتُ زمانًا أقول: ما معني زيادتها في المودة؟ حتى وقع لي أنَّهُ يريد مودَّةَ المشاكلة؛ وذلك أنَّ المعرفة بكل صناعةٍ تجمعُ بين أهلها"[2].

والْجَدَدُ الحسنُ لقطف تلك الثمرات وغيرها اعتيادُ الخطاب بالعربية في جميع المقامات، حتى يتلقنها الصغارُ من الكبار في البيوت، وفي مكاتب تحفيظ القرآن الكريم، وفي دُور العلم، فيظهر شعارُ الإسلام وأهله، ويكون ذلك أسهلَ على المسلمين في فَهْمِ معاني الكتاب العزيز، والسنة النبوية، وكلام السلف؛ ولأجل ذلك تعددت رسائل عمر ﷺ إلى ولاته، ومنها قوله: "تعلموا العربية؛ فإنَّها من دينكم، وتعلموا الفرائض؛ فإنَّها من دينكم". وهذا الذي أَمَرَ به عمرُ ﷺ من فقه العربية وفقه الشريعة يَجمع كُلَّ ما يُحتاج

---

(1) الخصائص٣/٢٨٤، ٢٤٩.

(2) غريب الحديث ٣/١٩٩.

إليه؛ لأنَّ الدين فيه أقوالٌ وأعمالٌ، ففقه العربية هو الطريق إلى فقه أقواله، وفقه السنة هو الطريق إلى فقه أعماله[١].

فلا ريب أنَّ الإلمامَ بضوابط العربية، والإتقان لأساليبِها، وإدراك دلالاتِ التراكيب فيها- سبيلُ حُسْنِ التعاملِ مع النصوص والأقوال؛ فالآخذ من العربية بحظٍ وافرٍ يُحسن بما لديه من قوة التأمل وسرعة الفهم استنباطَ الأحكام من النصوص استنباطًا دقيقًا، واستخراجَ القواعد منها استخراجًا مُوَفَّقًا، لا يُلام فاعله، بل يُحمد صاحبه، وقد لحظ الإمام الشافعيّ هذا الأمر فأعلنه قائلاً: "أَصْحَابُ الْعَرَبِيَّةِ جِنُّ الإِنْسِ، يُبْصِرُونَ مَا لا يُبْصِرُ غَيْرُهُمْ"[٢].

والدارسُ ضوابطَ العربية لرغبةٍ فيها، ومعرفةٍ بشأنها، وإدراكٍ لفضلها، وحُبٍّ لها مع التزامٍ بما تقتضيه نلمسُ فيه كُلَّ ذلك، والعربُ " لم يؤتوا هذه اللغة الشريفة المنقادة الكريمة إلا ونفوسهم قابلةٌ لها، محسةٌ لقوة الصنعة فيها، معترفةٌ بقدر النعمة عليهم بما وهب لهم منها"[٣].

وللعلوم – إذا ذُكِرَت- فوائد جمة، ومنافع كثيرة يحوزها طالبوها، ومن بينها علم العربية. قال الإمام الشافعيّ: "مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَظُمَتْ قِيمَتُهُ، وَمَنْ تَفَقَّهَ نَبُلَ قَدْرُهُ، وَمَنْ كَتَبَ الْحَدِيثَ قَوِيَتْ حُجَّتُهُ، وَمَنْ تَعَلَّمَ اللُّغَةَ رَقَّ طَبْعُهُ، وَمَنْ تَعَلَّمَ الْحِسَابَ جَزُلَ رَأْيُهُ، وَمَنْ لَمْ يَصُنْ نَفْسَهُ لَمْ يَنْفَعْهُ عِلْمُهُ"[٤].

---

(١) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية ٥٢٦ – ٥٢٨.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه لأبي محمد الرازي ١١٢.

(٣) الخصائص ١/ ٢٤٠.

(٤) التبصرة لابن الجوزي ١٩٤.

واللغة العربية لا شك أنَّ "الإقبال على تفهمها من الديانة؛ إذ هي أداة العلم، ومفتاح التفقه في الدين، وسبب إصلاح المعاش والمعاد، ثم هي لإحراز الفضائل، والاحتواء على المروءة، وسائر أنواع المناقب كاليَنْبُوع للماء، والزَّنْد للنار.

ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها، والوقوف على مجاريها ومصارفها، والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة التي هي عمدة الإيمان- لكفى بهما فضلاً يَحْسُنُ فيهما أثره، ويطيب في الدارين ثمره، فكيف وأيسرُ ما خصَّها اللهُ ﷻ به من ضروب الممادح يُكِلُّ أقلامَ الكَتَبَة ويُتْعِبُ أنامِلَ الحَسَبَة"[1].

وإنَّهُ ﷻ "قيَّضَ لها حَفَظَةً وخَزَنَةً من خواصِّ الناس، وأعيان الفضل، وأنجم الأرض، فَنَسُوا في خدمتها الشهوات، وجابوا الفَلَوَاتِ، ونادموا لاقتنائها الدفاترَ، وسامروا القَماطرَ والمَحابر، وكَدُّوا في حَصْرِ لغاتِها طباعَهُم، وأسْهَرُوا في تقييد شواردها أجفانَهُم، وأجالوا في نظم قلائدها أفكارَهُم، وأنفَقُوا على تخليد كُتُبِها أعمارَهُم، فعَظُمَت الفائدةُ، وعمَّت المصلحةُ، وتوفّرت العائدةُ"[2].

فالحمد لله أنْ جعلنا ممن يقتبسون من مبناها ومعناها ما يُضيء لهم ولغيرهم طريق الوصول إلى مراده ﷻ، وفهم كلام نبيه ﷺ، وأخْذ الناس إلى ذلكم الْجَدَد.

([1]) فقه اللغة وسر العربية ٢٩.

([2]) المصدر السابق ٢٩، ٣٠.

الْقِيمَةُ الْأُولَى : التَّحَلِّي بِالْأَوْصَافِ الْجَمِيلَةِ

مِنْ سَمْتِ المسلم أن يتحلَّى بالأوصاف الجميلة، وأن يَتَّشِحَ بالنعوت الشريفة، وأن يتشبه بالصالحين؛ ففي التشبه بهم فلاح ونجاح، وسُمُوٌّ ورِفْعَة، وأن يقيم نفسه على الصراط المستقيم ﴿ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾[١]، حتى يستطيع الوصول إلى الغاية في منهج الحياة، وهي الله ﷻ، فقد قال ﷻ: ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾[٢].

ولا بد أن تكون أهداف المسلم في حياته جليلةً، وغاياته نبيلةً، ولا بد أن تكون وسائله إليها شريفةً، ولله درُّ أبي الطيب المتنبي؛ فقد قال: [من الوافر]

إِذَا غَامَرْتَ في شَرَفٍ مَرُومٍ ∴ فَلا تَقْنَعْ بِما دُونَ النُّجُومِ

فَطَعْمُ الْمَوْتِ في أَمْرٍ حَقِيرٍ ∴ كَطَعْمِ الْمَوْتِ في أَمْرٍ عَظِيمِ[٣]

ونجد في النحو العربي أنَّ الفعل الذي دلَّ على حدثٍ وزمنٍ صالحٍ للحال والاستقبال قد نال الرِّفْعَة، وحاز الشرف، وسما سموًّا صار به فوق أخويه، وتَرَبَّعَ على عرش الفعلية، وسُمِّيَ مضارعًا؛ لمشابهته اسم الفاعل من جهتي اللفظ والمعنى[٤].

---

(١) سورة الشورى – من الآية ٥٣.

(٢) سورة النجم – الآية ٤٢.

(٣) البيتان في ديوانه ٤/١١٩.

(٤) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ١/١٤٤، وشرح الأشموني على الألفية ١/٥٩.

أمَّا مشابهته له من جهة اللفظ فلشيئين:

أحدهما: موافقته له في عدد الحركات والسكون وعدد الأحرف بقطع النظر عن خصوص الحركة والحرف، وفي تعيين الأحرف الأصول والزوائد، وتحديد محالِّها، ما عدا الزيادة الأولى، ومن أمثلة ذلك:

١- (ضَارِب)، فإنّ أوّله مفتوح، وثانيه ساكن، وثالثه مكسور، وكذلك المضارع: (يَضْرِب)؛ فإنّ الياء مفتوحة، والضاد ساكنة، والراء مكسورة.

٢- (مُسْتَغْفِر)، فإنّ أوّله مضموم، وثانيه ساكن، وثالثه مفتوح، ورابعه ساكن، وخامسه مكسور، وكذلك المضارع: (يَسْتَغْفِر)؛ فإنّ الياء مفتوحة، والسين ساكنة، والتاء مفتوحة، والغين ساكنة، والفاء مكسورة.

والثاني: تدخل عليهما لام الابتداء، فتقول: (إنّ خالدًا ليضربُ اللِّصَّ)، كما تقول: (إنّ خالدًا لضارِبٌ اللِّصَّ).

وأمَّا مشابهته لاسم الفاعل من جهة المعنى ففي الأمور الآتية[1]:

١- الإبهام؛ فكلّ واحدٍ منهما يأتي مبهمًا زمنه محتملاً الحال والاستقبال عند عدم وجود قرينة التخصيص بأحدهما، ويأتي مختصًّا بأحدهما عند وجود القرينة المُخلّصة له.

٢- العموم والاختصاص؛ فالمضارع يعمّ زماني الحال والمستقبل بصيغته، فإذا دخلته السّين أو سوف اختصّ بالمستقبل، نحو: (يقوم، وسيقوم)، فأشبه الاسم في عمومه مع عدم وجود لام التعريف، وخصوصه بوجودها، نحو: (ضارب، والضارب).

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية ١/٢٩، واللمحة في شرح الملحة ١/١٤٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/٣٠٢.

٣- أنَّ المضارع بجملته يكون صفةً كما يكون الاسم كذلك، تقول: (مررت برجلٍ يضربُ)، كما تقول: (مررت برجلٍ ضاربٍ).

٤- أنَّ كلاً منهما يعرض له بعد التركيب معان تتعاقب على صيغة واحدة؛ فيفتقر إلى إعرابٍ يميز بعض معانيه من بعض. والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب؛ فاشتركا في الإعراب، لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعضٍ ليس له ما يغنيه عن الإعراب، كما في: (ما أحسن زيد) إذا أريد به أحد معانيه الثلاثة التي هي التعجب، والنفي، والاستفهام؛ وذلك لأنَّ معانيه مقصورةٌ عليه، فجعل قبوله لها واجبًا؛ لأنَّ الواجبَ لا محيصَ عنه.

والفعل المضارع وإن كان قابلاً بالتركيب لمعانٍ يُخاف التباس بعضها ببعض، فقد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، نحو: (لا تُعْنَ بالجفاءِ وتمدح عمرًا)؛ فإنَّهُ يحتمل أن يكون نهيًا عن الفعلين مطلقًا، وعن الجمع بينهما، وعن الجفاء وحده مع استئناف الثاني، فالجزم دليل على الأول، والنصب دليل على الثاني، والرفع دليل على الثالث. ويغني عن ذلك وضع اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع، نحو أن تقول: (لا تُعْنَ بالجفاء ومدحِ عمرٍو، و(لا تُعْنَ بالجفاء مادحًا عمرًا)، و(لا تُعْنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرو).

فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي إعراب الاسم وإعراب الفعل في القوة والضعف؛ فلذا جعل الاسم أصلاً والفعل المضارع فرعًا. وهذا كلام ابن مالك[١].

والأثر المترتب على هذا الشبه هو استحقاق الفعل المضارع أمرين:

أحدهما: الإعراب؛ لأنَّ الإعراب أصلٌ في الأسماء.

والآخر: التقديم في الذكر على أَخَوَيْه: الماضي، والأمر عند الكلام عن العلامة المميزة لكلِّ فعلٍ؛ لأنَّ الاسمَ أشرفُ أنواع الكلمة، وقد أشبهه الفعل المضارع، فنال بذلك شرف التقديم، وحقّ التكريم[٢]، ولسبق الاستقبال على المضي؛ فإنَّ الغد المستقبل يصير ماضيًّا[٣]. قال ابن مالك:

.... ∴ **فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَـيَشَمْ**

وَمَاضِي الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ وَسِمْ ∴ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ إِنْ أَمْرٌ فُهِمْ[٤]

قال الشيخ خالد: " فينبغي للشخص أن يتحلى بالأوصاف الجميلة؛ ليحصلَ له التقديم على أقرانه"[٥].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ١/٣٤، والتذييل والتكميل ١/١٢٤، ١٢٥، وتمهيد القواعد ١/٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/١٧،١٦، وأوضح المسالك ١/٢٧، والتصريح ١/٣٨.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١/٤٤.

(٤) ألفيته في النحو والصرف ٩.

(٥) التصريح ١/٣٨.

وقد كان فصحاء العرب في خطابهم النثري، وبلاغهم الشعري يرفعون الشبيه إلى درجة ما أشبهه، ويعطونه حكمه، ويعاملونه معاملته، وقد جاء ذلك عنهم في مواطن كثيرة منثورة في كتب العربية، وجعل ذلك ابنُ هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١هـ) القاعدة الأولى في الباب الثامن من (مغني اللبيب)، إذ قَرَّرَ أَنَّ العربَ قد يعطون الشيءَ حكم الشيء إذا أشبهه في معناه فقط[١]، أو إذا أشبهه في لفظه فقط[٢]، أو إذا أشبهه فيهما معًا[٣]، وذكر صورًا كثيرة لذلك، ووَضَّحَها بالأمثلة الكاشفة، والشواهد المتنوعة[٤].

*****

*

(١) مثل: دُخُول الْبَاء فِي خبر (أَنَّ) فِي قَوْله ﷻ: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[الأحقاف: ٣٣]؛ لأَنَّهُ فِي معنى (أَو لَيْسَ الله بِقَادِر).

(٢) مثل: قَوْل العرب: (اللَّهُمَّ اغْفِر لنا أَيَّتُها الْعِصَابَةُ) ببناء (أَيَّة) على الضم وَرفع صفتهَا، كَمَا يُقَال: (يَا أَيَّتُها الْعِصَابَة)، وَإِنَّمَا كَانَ حَقّهمَا وجوب النصب، كَقَوْلِهِم: (نَحْنَ الْعَرَبَ أقرى النَّاس للضيف)، وَلكنهَا لما كَانَت فِي اللَّفْظ بِمَنْزِلَة المستعملة فِي النداء أَعْطَيْت حكمهَا، وَإِن انْتَفَى مُوجب الْبناء.

(٣) مثل: اسْم التَّفْضِيل وأفعل فِي التَّعَجُّب؛ فَإِنَّهُم منعُوا أفعل التَّفْضِيل أن يرفع الظَّاهِر؛ لشبهه بـ(أفعلَ) فِي التَّعَجُّب وزنًا وأصلاً وإفادة للْمُبَالَغَة.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٦/٦٢٧، ٦٥٧.

الْقِيمَةُ الثَّانِيَةُ : الْوَفَاءُ لأَهْلِ الصُّحْبَةِ السَّالِفَةِ

الوفاء لأهل الصُّحْبَة السالفة خُلُقٌ من أخلاق النبيّ ﷺ والسائرين على دربه وهديه من أمته؛ فقد جاءت عجوز إلى النبي ﷺ وهو عند عائشة – رضي الله عنها– فأحسن لقاءها، وأكرم مثواها، وبسط لها رداءه، فأجلسها عليه، وصار يسألها عن حالها، وما صارت إليه، وهي تقول: بِخَيْرٍ، بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ، فلمَّا خرجت قالت عائشة: تُقْبِلُ على هذه العجوز هذا الإقبال؟ فقال: «إِنَّهَا كَانَتْ تَأْتِينَا زَمَنَ خَدِيجَةَ، وَإِنَّ حُسْنَ الْعَهْدِ مِنَ الإِيمَانِ»[1].

و(هَلْ) في الأصل تختص بالدخول على الفعل؛ لكونها بمعنى (قَدْ)، كما في قوله ﷻ: ﴿ هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾[2]، و(قَدْ) مختصة بالفعل.

ولكنَّهَا لمَّا عَرَضَ لها إفادة الاستفهام؛ تطفُّلاً على الهمزة انحطت رتبتها عن الاختصاص، ودخلت على الجملتين مثل همزة الاستفهام، فَعُدَّتْ من الحروف المشتركة؛ نَظَرًا إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين: الاسمية والفعلية، نحو قوله ﷻ: ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ

---

(1) حديث صحيح على شرط الشيخين، في المستدرك على الصحيحين للحاكم ٦٢/١.

(2) سورة الإنسان – الآية ١.

(3) سورة الأنبياء – الآية ٨٠.

ٱلسَّمَآءِ ﴾[١]، لا نَظَرًا إلى أصلها من الاختصاص بالفعل؛ فما بعدها في آية (الأنبياء) جملة اسمية: مبتدأ وخبر، وفي آية (المائدة) جملة فعلية: فعل وفاعل ومفعول به.

لكن مع وجود الفعل في حيّزها – وهو التركيب التي هي فيه – تختص به، وهناك رأيان إثر ذلك[٢]:

أحدهما: رأي سيبويه:

أنَّها لا تدخل على الاسم، وإن كان معمولاً لفعلٍ مقدرٍ بعدها، بل لا بُدَّ من معانقتها للفعل لفظًا، فيقال: (هل خَرَجَ زَيْدٌ؟)، ويقال: (هل رَأَيْتَ زَيْدًا؟).

ويقبح أن يقال: (هل زَيْدٌ خَرَجَ؟)، و(هل زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟) إلا في الشعر؛ وذلك لأنَّ (هَلْ) إذا لم تر الفعل في حَيِّزِهَا تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً، تاركةً له في مقابل تركه لها، ويكون ما بعدها مبتدأ وخبرًا؛ فتقول: (هل خالدٌ ناجحٌ؟)، وإنْ رأته في حَيِّزِهَا حَنَّتْ إليه لسابق الألفة، ولم تَرْضَ حينئذٍ إلا بمعانقته في اللفظ.

وهذا هو مفهوم قول سيبويه: "وحروفُ الاستفهام كذلك لا يليها إلا الفعل إلاّ أنَّهم قد توسّعوا فيها فابتدؤوا بعدها الأسماء، والأصلُ غيرُ ذلك، ألا ترى أنّهم يقولون: هَلْ زيدٌ منطلقٌ، وهل زيدٌ في الدار... فإن قلت: (هل زيدًا رأيتَ؟)، و: (هل زيدٌ ذهَبَ؟)– قَبُحَ، ولم يَجُزْ إلاّ في الشعر؛ لأنّه لمَّا

---

(١) سورة المائدة – من الآية ١١٢.

(٢) ينظر: التصريح١/٣٧، وهمع الهوامع٢/٦٠٨، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان١/ ٤٤، وحاشية الخضري١/ ٢٥.

اجتمع الاسمُ والفعلُ حملوه على الأصل"[١]، والاستفهام طالبٌ للفعل؛ " لأَن السُّؤَال إِنَّمَا هُوَ عَن الْفِعْل"[٢]، " لأنّك إنّما تستفهم عمّا تشُكّ فيه، وتجهل عملَه. والشكُّ إنَّما وقع في الفعل، وأمّا الاسمُ فمعلومٌ عندك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنمّا دخل للفعل، لا للاسم، كان الاختيارُ أن يَلِيَه الفعلُ الذي دخل من أجله"[٣]، و" كما لا يقال: (قد زيدٌ خَرَجَ) لا يقال: (هل زيدٌ خَرَجَ؟)"[٤].

فـ"إن اضطُرَّ شاعرٌ فقال: (هل زيدًا رأيت؟)، أو: (هل زيدًا رأيتَه؟) نصب الاسم، وأما في قوله: (هل زيدًا رأيتَ؟) فتنصبه بـ(رأيتَ)، وأما في قوله: (هل زيدًا رأيتَه؟) فتنصبه بإضمار فعلٍ يكون هذا تفسيره، كأنَّه قال: هل رأيتَ زيدًا رأيتَهُ"[٥].

وهو مراده بقوله: "واعلم أنَّ حروف الاستفهام كلَّها يقبح أن يُصَيَّرَ بعدها الاسمُ إذا كان الفعل بعد الاسم، لو قلت: (هل زيدٌ قام؟)، و(أينَ زيدٌ ضربتَهُ؟)، لم يجز إلاَّ في الشعر، فإذا جاء فى الشعر نصبتَه"[٦].

وبهذا قال المبرد، فجَمِيع حُرُوف الاسْتِفْهَام غير الهمزة لا يصلح فِيهِنَّ إِذا اجْتمع اسْم وَفعل إِلاّ تَقْدِيم الْفِعْل إِلاّ أَن يضْطَر الشَّاعِر[٧].

---

(١) الكتاب ١/٩٩.

(٢) المقتضب ٢/٧٥.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢١٦.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف ٢/١١٦.

(٥) شرح السيرافي للكتاب ١/٤٠٧.

(٦) الكتاب ١/١٠١.

(٧) ينظر : المقتضب ٢/٧٥.

ونخلص من ذلك إلى أنَّ مذهب جمهور البصريين "أنَّ (هل) إذا جاء بعدها اسمٌ وفعلٌ وليها الفعلُ دون الاسم، ولا يجوز أن يليَها الاسمُ، لو قلتَ: (هل زيدًا ضربتَ؟) لم يَجُزْ إلاّ في الشعر، فإذا جاء في الكلام: (هل زيدًا ضربته؟) كان ذلك على الاشتغال، والتقدير: هل ضربتَ زيدًا ضربتَهُ؟ فتكون (هل) وليت الفعل"(١).

فلأجل اختصاصها بالفعل إذا كان في حيّزها وَجَبَ نصبُ الاسم بعدها، بفعل محذوف يفسره المذكور في باب الاشتغال، نحو قولك: (هل زيدًا ضربتَهُ؟)، و(هل خالدًا أكرمتَهُ؟)، وامتنع رفعه بالابتداء، و"إذا قلت: (هل زيدٌ قام؟) يقع إضمارُ الفعل لازمًا, ولم يرتفع الاسمُ بعده إلاّ بفعل مضمر على أنّهُ فاعلٌ، وقبُح رفعُه بالابتداء"(٢).

والآخر : رأي الكسائي :

أنَّهُ يجوزُ أن تدخلَ على الاسْمِ، وإن جاء بعده الفعلُ، ويجوز في هذا الاسم وجهان:

أحدهما: أن يكونَ معمولاً لفعلٍ مقدرٍ بعدها، فتعانق (هل) الفعلَ تقديرًا؛ فكما يجوز: (هل خَرَجَ زَيْدٌ؟)، و(هل رَأَيْتَ زَيْدًا؟) يجوز: (هل زَيْدٌ خَرَجَ؟)، و(هل زَيْدًا رَأَيْتَهُ؟)؛ وذلك لأنَّ (هَل) إنْ رأت الفعل في حَيِّزِهَا حَنَّتْ إليه، ولم تَرْضَ حينئذٍ إلا بمعانقته لفظًا أو تقديرًا. وإذا لم تر الفعل في حَيِّزِهَا تَسَلَّتْ عنه ذاهلةً.

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٦/٣٠٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٤/١٦٧٦.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش١/٢١٧.

والثاني: الرفعُ على الابتداء، وما بعده خبرٌ؛ فتقول: (هل زَيْدٌ خَرَجَ؟)، و(هل زيدٌ ضربتَهُ؟)[1].

تعقيب :

سلك رضيُّ الدين مسلك سيبويه والجمهور؛ فقال عن مدخول (هل): "فهي تدخل على الفعلية، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية، نحو: هل زيدٌ قائمٌ؟ لمشابهة الهمزة.

وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها إلا على قبح، نحو: (هل زيدٌ خَرَج؟)؛ لأنَّها إذا لم تجد فعلاً تَسَلَّت عنه، فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة، فلا ترضى إلا بأن تُعانقه؛ فيجب أن توليه إيَّاها، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم، نحو: (هل زيدًا ضربتَ؟) وعلى فعلية مقدَّر فعلها مفسَّرًا بظاهر، نحو: (هل زيدًا ضربتَهُ؟)، والنصب ههنا أحسن القبيحين"[2]، وقال: "فلما كان أصلها (قد)، وهي من لوازم الأفعال، ثم تَطفلت على الهمزة، فإنْ رأت فعلاً في حيّزها، تذكرت عُهودًا بالحِمى، وحَنَّت إلى الإلف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيّزها تَسَلَّت عنه زاهلةً.

ومع وجود الفعل لا تقنع به مفسِّرًا – أيضًا – للفعل المفسَّر بعدها، فلا يجوز اختيارًا: (هل زيدًا ضربتَهُ؟)..."[3]، ولله در القائل: [من البسيط]

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠٩/٦، وارتشاف الضرب ٢١٦٦/٤، وتمهيد القواعد ١٦٧٦/٤، والتصريح ٤٤٣/١.

(2) شرح الرضي على الكافية ٤٥٩/١.

(3) المصدر السابق ٤٤٧/٤.

مَليحَةٌ عَشَقَتْ ظَبْيًا حَوَى حَوَرًا ∴ فَمُذْ رَأَتْهُ سَعَتْ فَوْرًا لِخِدْمَتِه

كَـ هَلْ إِذَا مَا رَأَتْ فِعْلاً بِحَيِّزِهَا ∴ حَنَّتْ إِلَيْهِ وَلَمْ تَرْضَ بِفُرْقَتِه[1]

فانظر إلى علماء العربية الأجلاء كيف شَخَّصُوا (هَلْ)، وغَرَسُوا فيها أحاسيس، وجَعَلُوا لها مشاعر، وصَيَّرُوها ذاتَ أخلاقٍ؟!

إنَّها تُعامل أقرانها بالمثل، فتتسلَّى عن السَّالين، وتذهل عن من ذَهَلَ عنها ذُهُولاً، وتتركه في مقابل تركه لها، وتَحِنُّ وتعانق مَنْ ألفته حينًا وألفها إذا اقترب منها، ودخل في التركيب التي هي فيه! فالجزاء من جنس العمل.

ويناسب ما تفعله (هل) مع قرينها، من المعاملة بالمثل؛ فإقبالها على مَنْ أَقْبلَ عليها، وإعراضها عن من أَعرض عنها- قول الإمام الشافعي: [من الطويل]

وَلَسْتُ بَهَيَّابٍ لِمَنْ لا يَهَابُنِي ∴ وَلَسْتُ أُرَى لِلْمَرْءِ مَا لا يَرَى لِيَا

فَإِنْ تَدْنُ مِنِّي، تَدْنُ مِنْكَ مَوَدَّتِي ∴ وَإِنْ تَنْأَ عَنِّي، تَلْقَنِي عَنْكَ نَائِيَا

كِلانَا غَنِي عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ ∴ وَنَحْنُ إِذَا مِتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا[2]

*****

*

(١) البيتان في الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني، تح د/محمد عبد المنعم خفاجي٣/٥٨.

(٢) ديوان الإمام الشافعي ١٢٨.

الْقِيمَةُ الثَّالِثَةُ : أَدَبُ الْحِوَارِ

كان منهج النبي ﷺ في دعوته الناس إلى الله ﷻ منهجًا أخلاقيًّا راقيًا، قائمًا على الحوار الهادئ الهادف مع الآخر، حوار يعتمد على الأدلة المقنعة، والآيات الظاهرة في الكون والحياة، وقد بَيَّنَ معالمه القرآن الكريم في قوله ﷻ: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾(١).

والخلاف المثار في كتب تراث العربية قد يراه ذو النظرة الْعَجْلَى عيبًا، لكنَّهُ في حقيقة الأمر عاملُ ثراءٍ لها، وجالبُ منفعةٍ للغويين والأدباء.

فالخلاف الدائر بين العلماء في المسائل النحوية ليس عيبًا يوجه إلى النحو العربيّ، كما أنَّ الخلاف الفقهيَّ ليس شَيْئًا يوجه إلى الفقه الإسلاميّ، بل إنَّهُ عاملُ ثراءٍ للغةِ العربية في أَسَاليبها، وبَاعِثُ وَفْرَةٍ في تراكيبها، وفتحٌ في مجال القول فيها، يزيد الاستعمال اللغويَّ سعةً على سَعَتِهِ، ويضُمُّ إليه أُفُقًا إلى أُفقه؛ ففيه تيسيرٌ على المتكلمين، وتسهيل على النَاظمين، وقد استفدنا كثيرًا من الخلاف الدائر في كتب التراث النحوي والفقهي على السواء؛ إذ تعلمنا منه أدبَ الحوار، وهو قيمة دينية بدت في تراثنا العربي عن طريق تعدد الآراء في المسألة الواحدة، واستناد كلِّ رأيٍ إلى أدلة، وقرع الحجة بالحجة دون إساءة إلى الآخرين، وكانت العرب تمدح الرجلَ لهذا؛ فتقول: (الرجلُ حَسَنُ الحِوَار- بالكسر-

(١) سورة النحل – من الآية ١٢٥.

والمحاورة)، وكلاهما مصدر مقيس للفعل (حاورَ)، ويراد بهما: مراجعة الكلام والمجاوبة أو المخاطبة(١).

لقد لُقِّبَ قَوْلُ العرب: (ليس الطيبُ إلا المسك) برفع المسك ونصبه- بالمسألة الْمِسْكِية أَخْذًا من كلمة (المِسْك) التى وردت فى جملته، والتى هى مناط الخلاف الإعرابيّ(٢).

وقد كان هذا القول العربيُّ مَبْعَث نقاشٍ هادفٍ، وحوارٍ جادٍّ مثمرٍ استحوذ على مجلس عيسى بن عمر الثقفي المتوفى سنة ١٤٩هـ، مع أبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة ١٥٤هـ، وانتهى بثناء عيسى على أبي عمرو، وإقراره له بالتفوق على معاصريه، وسعة أفقه اللغويّ؛ لإتقانه الحفظ والرواية عن العرب، وأمانته فى النقل والحكاية، ولندع أبا محمد اليزيديّ، أحد الحاضرين يروي لنا هذا المشهدَ قائلاً:

جاء عيسى بن عمر الثقفيّ إلى أبي عمرو بن العلاء، ونحن عنده، فقال: يا أبا عمرو، ما شيءٌ بلغنى أنَّك تُجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغنى أنك تُجيز (ليس الطيبُ إلا المسكُ) بالرفع، فقال له أبو عمرو: نمْتَ يا أبا عُمَرَ وأدلجَ الناسُ، ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو يَنْصب، ولا في الأرض تميميٌّ إلا وهو يَرْفع.

(١) ينظر: إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي٢/٧٣٨.

(٢) ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو لابن طولون الدمشقى، تح د/عبد الفتاح سليم٣٠.

ثم قال لي أبو عمرو: تعال أنت، يا يحيى، وتعال أنت، يا خَلَفُ، لخلف الأحمر[١] اذهبا إلى أبي المهديّ[٢]، فلقِّناه الرفع فإنَّهُ لا يَرْفع، واذهبا إلى المُنتجِع التميميّ[٣]، ولقِّناه النصب فإنَّهُ لا يَنْصب.

فذهبتُ أنا وخلفٌ، وأتينا أبا المهديّ فَإذا هو يُصلي؛ فلما قضى صلاته التفت إلينا فقال: ما خطبكما؟ قلنا: جئنا نسألك عن شيءٍ من كلام العرب. فقال: هاتيا، فقلتُ له: كيف تقول: (ليس الطيبُ إلا المِسْكُ)؟ فقال: أتأمرانى بالكذب على كَبْرَةِ سنى، فأين الْجَادِيُّ- وهو الزعفران- وأين بَنَّةُ الإبل الصادرة - وهى الرائحة الطيبة- وأين كذا، وأين كذا؟ فقال له خلفٌ: (ليس الشرابُ إلا العسلُ). قال: فما يصنعُ سُودان هَجَرَ؟ ما لهم شرابٌ إلا هذا التمر. فلما رأيتُ ذلك منه قلتُ له: (ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها). فقال: هذا كلام لا دَخَلَ فيه- أي: لا ريب- (ليس مِلاكُ الأمر إلا طاعةَ الله والعملَ بها)، فنصب. فقلتُ له: (ليس ملاكُ الأمر إلا طاعةُ الله والعملُ بها)، ورفعتُ، فقال: لا، ليس هذا من لَحْنِي ولا لَحْنِ قومي.

فكتبنا ما سمعناه منه، ثم أتينا المُنتجِعَ، فأتينا رجلاً يَعْقل، فقال له خلفٌ: (ليس الطيبُ إلا المِسْكَ)، فرَفَعَ، ولَقَّناه وجهدنا به في ذلك، فلم ينصب وأَبَى إلا الرفع. فأتينا أبا عمرو، فأعلمناه، وعنده عيسى بن عُمر

---

(١) هو أبو محرز خلف بن حيان. قال عنه أبو عبيدة: خلف معلم الأصمعى ومعلم أهل البصرة، كان يقول الشعر فيجيد. ينظر: نزهة الألباء ٥٣.

(٢) هو محمد بن سعيد بن ضمضم، شاعر، أعرابي، فصيح أُخذت عنه لغة الحجاز. ينظر: المسائل الملقبات فى علم النحو ١٤٣.

(٣) هو المنتجع بن نبهان، أعرابي فصيح أخذت عنه اللغة التميمية. ينظر: الفهرست لابن النديم ١٥٨.

لم يَبْرَح، فأخرج عيسى خاتَمه من يده، ثم قال لأبي عمرو: لك الخاتَمُ، بهذا والله فُقْتَ الناس![١].

توجيه هذا القول:

النصب جاء على ما تستحقه ليس من رفع الاسم ونصب الخبر، وأما الرفع فعلى إهمال ليس، وجعلها حرفًا[٢].

وفي كلام سيبويه ما يشير إلى جواز ذلك فى بعض الكلام، لكنَّ الرفع قليل جدًّا عنده، والنصبُ هو الوجهُ، وهذا هو مفهوم قوله: "وقد زعم بعضهم أنَّ (ليس) تُجْعل كـ(ما)، وذلك قليلٌ لا يكادُ يُعْرَفُ، فهذا يجوزُ أن يكونَ منه: ليس خَلَقَ اللهُ أشعرَ منه، وليس قالها زيدٌ... هذا كلُّه سُمِعَ من العرب، والوجهُ والحدُّ أن تحملَهُ على أنَّ في (ليس) إضمارًا وهذا مبتدأٌ، كقوله: إنَّهُ أَمَةُ الله ذاهبةٌ، إلا أنَّهم زعموا أَنَّ بعضهم قال: ليس الطيبُ إلا المسكُ، وما كان الطيبُ إلا المسكُ"[٣]. فيجوز كون (ليس) فعلاً متحملاً ضمير الشأن اسمًا لها، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة خبر (ليس)، ويجوز كونها مهملة؛ حملاً على (ما).

وأما المثال الثاني: (ما كان الطيبُ إلا المسكُ) فقد ذكره في موضع آخر، وكلامه عنه يحتمل أمرين:

---

(١) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي١- ٤، والمزهر فى علوم اللغة وأنواعها٢/٢٧٧، ٢٧٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل١/٣٧٩.

(٣) الكتاب١/١٤٧.

أولهما: أنَّ في كان ضمير الشأن والأمر، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والجملة في محل نصبٍ، خبرُ (كان)، والمعنى: ما كان الأمرُ الطيبُ إلا المسكُ. والآخر: أنَّ كان زائدة، و(الطيبُ) مبتدأ، و(المسكُ) خبره، والمعنى: ما الطيبُ إلا المسكُ[١].

وارتضى ابن مالك أن يكون (الطيبُ) اسم ليس، والخبر محذوفًا، و(إلا المسكُ) بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيبُ في الوجود إلا المسكُ، فطَفِقَ يقول: "ويمكن في (ليس الطيبُ إلا المسكُ) إبقاء العمل على وجهٍ لا محذور فيه"[٢]، وذكر هذا الوجه، ثم قال: "ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر، كالاستغناء به في نحو: لا فتى إلا عليٌّ، ولا سيفَ إلا ذو الفقار"[٣].

ولأبي نزار الملقب بـ(ملك النحاة)[٤] توجيه آخر، وهو أنَّ (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأٌ حُذِفَ خبره، وجملة المبتدأ والخبر خبر ليس، والتقدير: إلا المِسْكُ أفخرُهُ، كما تقول: ليس زيدٌ إلا عمرٌو ضاربُهُ. وقد حكم عليه أبو حيان بالغرابة[٥].

---

(١) ينظر: السابق ١/٧١.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٨٠.

(٣) السابق ١/٣٨٠.

(٤) هو الحسن بن صافي بن عبد الله، ولد ببغداد، واستوطن دمشق، وكان من أئمة النحو. من مصنفاته: المسائل العشر المتعبات إلى الحشر، والحاوى فى النحو. توفي سنة ٥٦٨ هـ. ينظر: بغية الوعاة ١/٥٠٤، ٥٠٥.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٤/٣٠٣.

وأرى أنَّ نقل أبي عمرو الرَّفْعَ عن بني تميم مُبْطل لهذه التأويلات؛ لأنَّ التميميَّ يقول: (ما كان الطيبُ إلا المسكَ) ويَنْصب، و(ليس الطيبُ إلا المسكُ) ويَرْفع، والحجازيّ يَنْصب فيهما ، فدلَّ على فُرْقَان اللغتين، وأنَّ التميميَّ جعل (لَيْسَ) مهملةً كـ(ما) فى لغته، والمعنى: ما الطيبُ إلا المسكُ[١].

فهذا القول يُمَثِّلُ لهجتين فصيحتين، حكاهما أبو عمرو بن العلاء عن بني تميم والحجاز، وسمعهما مشافهةً أبو محمد اليزيديّ، وخلف الأحمر من أبي المهدي، والمنتجع التميمي، وأقرَّ ذلك عيسى بن عمر معترفًا بثقة السماع، فبنو تميم رفعوا (المسك) حملاً لـ(ليس) على (ما) فى الإهمال عند انتقاض النفى بـ (إلاَّ)، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) فى الإعمال عند استيفاء شروطها[٢].

وإذا ثبت الإهمال لُغَةً فلا مجالَ للتأويل؛ لأنَّ التأويل إنما يكون لكلمةٍ وقعت شذوذًا ممن لغته غيرها، لا فى لغة قوم لا يعرفون سواها[٣]. قال أَبو حيان: "لأنَّ التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادَّةُ على شيء، ثم جاء شيء يُخالف الجادَّةَ فَيُتَأَوَّل. أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول"[٤].

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٤/٣٠٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٢٧.

(٣) ينظر: حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/٢٢٨.

(٤) التذييل والتكميل ٤/٣٠٠.

أرأيت كيف كان للحوار الهادف ثمرة طيبة، ونتيجة مقنعة، إذ كان وسيلةً للوصول إلى الحقيقة العلمية لا غاية؟ وكان قائمًا على الأدلة المستندة إلى الواقع اللغويّ، لا التعصب الفكريّ، ولا الشَّطَطِ القوليّ.

لقد وُجِدَ الاحترام المتبادل بين الطرفين المتحاورين؛ ولذلك لم يجد عيسى بن عمر في نهاية هذا الحوار إلا الاعتراف بالفضل لأهله، ولم يكن منه إلا الإذعان للحقيقة العلمية التي دار النقاش من أجلها، وشهد السماع لأبي عمرو بن العلاء بإصابة كبدها، والوقوف على كنهها، وكانت بغيته.

*****

الْقِيمَةُ الرَّابِعَةُ : حَقُّ الْجِوَارِ

الْجِوَارُ أمرٌ ضروريٌّ، لا غنى عنه، ولا طمأنينةَ في الحياةِ بدونه؛ لذلك كان من أهمِّ ما أوصى به ديننا: مراعاةُ حقِّ الجيرانِ والإحسانُ إليهم، والبعدُ عن كُلِّ ما يُؤذيهم، فقد قال ﷻ في شأنهم: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ وَبِٱلۡوَٰلِدَيۡنِ إِحۡسَٰنٗا وَبِذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡجَارِ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡجَارِ ٱلۡجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلۡجَنۢبِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡ﴾[1].

وكان العرب قبل الإسلام يُراعون حقوقَ جارهم، وإذا رحل عنهم، وانتقل إلى ديارٍ أخرى يصلونه بالإحسانِ إليه والسؤالِ عنه، وقد قال شاعرهم عمير بْنِ الأَيْهَم التَّغْلِبي: [من الوافر]

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا ∴ وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالا[2]

وأقرَّ الإسلامُ ذلك، وحثَّ عليه. وليس الجارُ هو المقيمَ بجوارِنا فقط، بل لنا جيرانٌ كثيرون، لهم علينا حقوقٌ وواجبات، فالزَّميلُ في العملِ جارٌ، والتاجرُ إلى جانبِ التاجرِ جارٌ، والعاملُ إلى جانبِ العاملِ جارٌ، والمسافرُ إلى جانبِ المسافرِ جارٌ، والزوجُ إلى جانبِ الزوجِ جارٌ، والطالبُ إلى جانبِ الطالبِ جارٌ، والتلميذُ إلى جانبِ التلميذِ جارٌ.

وحقُّ الجوار مراعًى في كلام العرب حقَّ المراعاة؛ فالحرف إلى جانب الحرف في الكلمة جارٌ، والكلمة إلى جانبِ الكلمة في التركيب جارٌ، قد

---

[1] سورة النساء – من الآية ٣٦.

[2] البيت في نقد الشعر لقدامة٥٠، والصناعتين لأبي هلال٣٦٦، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه لابن رشيق٢/٥٥.

يتأثر لها، ويتفاعل معها، ويشاركها أحوالها، وتجري عليه أحكامها. وهاك بيان ذلك:

أولاً- تجاور على مستوى الكلمة:

تتجاور الألفاظ داخل المفردة، ممثلة في حروف المباني، فيتداعى بعضها لبعض متأثرًا بأحكامه، جاريةً عليه أحواله، ونقف على ذلك في مسائل، منها:

أ- قلب الواو ياءً جوازًا بإجماع علماء التصريف إذا وقعت عينًا في جمعٍ على وزن (فُعَّل) صحيح اللام، نحو: (صُوَّم) جمع (صَائِم)؛ فلك أن تقلب الواو المشددة ياءً، فتقول: (صُيَّم)؛ لثقل الواو المشددة بعد ضم في الجمع، وهذا يشبه اجتماع ثلاث واوات بالقرب من الطرف محل التغيير؛ ولك أن تُصَحِّح الواو، فتقول: (صُوَّمٌ)؛ لقوتها بالتضعيف.

وجعل ابن جني علة القلب مجاورة العين لـلام محل التغيير؛ فقلبت العين الواوية ياءً في باب (صُوَّم) حملاً على قلب اللام الواوية ياءً في باب (عِصِيّ)، فشَبَّهُوا باب (صُوَّم) بباب (عِصِيّ). ومثله قولهم في (جُوَّعٍ) جمع (جَائِع): جُيَّعٌ، وفي (نُوَّم) جمع (نَائِم): نُيَّمٌ[1].

ب- إبدال الْهمزَة من الْوَاو إذا كانت الْوَاو سَاكِنة وَمَا قبلهَا مضموم؛ فتهمز على أَنَّهُ لا أصل لَهَا فِي الْهَمْز، كَقَوْلِهِم: (سُؤْق) فِي (سوق)، و(مُؤْق) فِي (مُوْق). وَزعم الفارسيّ عَن بعض الأَشْيَاخ أنّ أَبَا حَيَّة النُّمَيريّ كَانَ يهمز كلّ واوٍ ساكنةٍ قبلهَا ضمَّةٌ، وَإِن لم يكن لَهَا أصل فِي

---

[1] ينظر: الخصائص ٣/٢٢٢.

الْهَمْز، وَعَلِيهِ وُجِّهت رواية قنبل عن ابن كثير: ﴿فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ﴾[١].

ووجه ذلك: أنَّ الواو لمَّا جاورت الضمة صارت كأنَّها مضمومة، والواو المضمومة تهمز، نحو: (أَدْؤُر) جمع (دار)، والأصل: أَدْوُر[٢].

ج- نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الساكن قبله؛ لكراهية التقاء الساكنين، نحو قولك: (هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ)[٣] من أحكام الوقف في كلام العرب؛ فإن كان آخر الكلمة مرفوعًا حال الوصل حَوَّلُوا فى الوقف الضمة إلى الساكن قبله. وإن كان مجرورًا حَوَّلوا الكسرة إلى الساكن قبله كذلك؛ فقالوا فى المرفوع: (هذا بَكُرْ)، والأصل: هذا بَكْرٌ يا فتى، وفى الجر: (مررتُ ببَكِرْ)، والأصل: ببَكْرٍ يا فتى. وهذا الحكم قليلٌ؛ لتغير بناء الكلمة فى الظاهر بتحريك العين الساكنة مرةً بالضم، ومرةً بالكسر؛ ولاستكراه انتقال الإعراب الذى حقه أن يكون على الحرف الأخير إلى الوسط.

وسَهَّلَهُ لهم : الفرارُ من التقاء الساكنين، والضَّنُّ بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى[٤]، ومراعاة الجوار؛ فحركة الإعراب المنقولة إلى العين

---

(١) سورة الفتح – من الآية ٣٩. ينظر: تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري٤٩٣.

(٢) ينظر: المصدر السابق٣/٢٢٢، والمخصص٤/٢٠٤، وشرح الرضي على الشافية٣/٢٠٦.

(٣) ينظر: الكتاب٤/١٧٣، وهمع الهوامع٣/٤٣٣.

(٤) ينظر: شرح الرضى على الشافية٢/٣٢١. ولا نقل في المنصوب؛ لأنَّ تنوينه يُبدل فى الوقف ألفًا، وتبقى حركة الإعراب وهى الفتحة، نحو: (رأيتُ بَكْرًا)، وغير المنون محمول على المنون في ذلك.

الساكنة قبلها في الوقف "لَمَّا جاورت اللام بكونها في العين، صارت لذلك كأنَّها في اللام لم تفارقها"[1].

ثانياً- تجاور على مستوى التركيب:

وتبرزه مسألة الجر على الجوار في التراكيب العربية، وهي ظاهرة نحوية، وقف النُّحويون منها مواقف مختلفة، أهمها ما يأتي:

الموقف الأول: جواز الجر على الجوار، مع اشتراط توافق المضاف مع المضاف إليه في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والجمع، نحو قولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بجر (خَرِبٍ)- وهو صفة لـ(جُحْر) المرفوع- على جواره (ضَبٍّ).

وهذا موقف الخليل الذي نقله عنه سيبويه بقوله: "وقال الخليل- رحمه الله-: لا يقولون إلاّ (هَذانِ جُحْرَا ضَبٍّ خَرِبَانِ)، من قِبَل أنَّ الضَّبَّ واحدٌ والْجُحْر جُحْرانِ، وإنَّما يَغلطون إذا كان الآخِرُ بعدَّة الأوَّل، وكانَ مذكَّرًا مثله أو مؤنَّثًا. وقالوا: (هذه جِحَرَةُ ضِبَابٍ خَرِبَةٍ)؛ لأنّ الضِّبَابَ مؤنثةٌ؛ ولأنّ الْجِحَرَةَ مؤنثةٌ، والعدَّة واحدة، فغلطوا"[2]، وإذا لم يتحقق ذلك الشرط امتنع الجر على الجوار، وجرى الكلام على أصله، فطابق النعت المنعوت.

الموقف الثاني: جواز الجر على الجوار مطلقًا. وهذا موقف سيبويه والجمهور[3]. قال سيبويه مخالفًا رأي الخليل: "هذا قول الخليل- رحمه الله- ولا نُرَى هذا والأوَّلَ إلا سَواءً؛ لأنَّهُ إذا قال: هذا جُحْرُ ضَبٍّ مُتَهَدِّمٍ،

---

(١) الخصائص ٣/٢٢٣.

(٢) الكتاب ١/٤٣٧.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٩١٤، وهمع الهوامع ٢/٤٤٠.

ففيه من البيان أنّهُ ليس بالضبِّ، مثل ما في التثنية من البيان أنَّه ليس بالضبِّ. وقال العجّاج:

كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

فالنَّسْجُ مُذَكَّرٌ والعنكبوتُ أُنْثَى"[١]، فقد جرَّ (الْمُرْمَلِ) وهو مذكر على جوار (الْعَنْكَبُوتِ) وهي مؤنثة .

والظاهر من الشواهد الواردة أنَّ الجر على الجوار يكون في النكرة والمعرفة على حدٍّ سواء، وقد وَقَعَ في النَّعت، ووردَ في عطف النسق، وأَتى نادرًا في التوكيد.

فمن شواهد الجر على الجوار في (باب النعت): قراءة الأعمش ويحيى بن وثَّاب ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ الْمَتِينِ﴾[٢] بجرّ (الْمَتِينِ) على مجاورة (الْقُوَّةِ)[٣]، وهو في الأصل مرفوع؛ لكونه خبرًا ثالثًا لـ(إنَّ)، أو نعتًا لـ(ذو).

ومنه قول الحطيئة: [من الوافر]

وَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ ∴ هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بِسِيِّ[٤]

---

(١) الكتاب ١/٤٣٧. البيت في ديوان العجاج ٤٧، وبعده:

عَلَى ذُرَا ثُلاَّمِهِ الْمُهَدَّلِ

سُبُوبُ كِتَّانٍ بِأَيْدِي الْغُسَّلِ

(٢) سورة الذاريات – الآية ١٨.

(٣) ينظر: المحتسب ٢/٢٨٩، ومختصر في شواذ القرآن ١٤٦.

(٤) البيت في ديوان الشاعر ٣٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٩٧، وخزانة الأدب ٥/٨٦. السِّيّ: النِّدّ، وهو المِثْلُ.

بجرَّ (هَمُوزِ) على مجاورته (بَطْنِ وَادٍ)، وهو في الأصل نَعْتٌ منصوب لـ(حَيَّةَ).

ومن شواهد الجر على الجوار في (باب العطف): قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1] في قراءة ابن كثير وأبي عمرو وحمزة وأبي بكر عن عاصم بجر (وَأَرْجُلِكُمْ) على جوار (رُؤُوسِكُمْ)[2]، وكان ينبغي أن يكون منصوبًا؛ لأنَّهُ مغسولٌ معطوف على المغسول المنصوبِ في قوله: ﴿فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾، والمعطوف يتبع المعطوف عليه؛ لكنَّ جوار (رُؤُوسِكُمْ) المجرور بالباء اقتضى الجرَّ، فَرُوعِيَ شأن الجوار.

ومنه قول زُهَيْر بن أبي سُلْمَى: [من الكامل]

لَعِبَ الزَّمانُ بهَا وَغَيَّرَها ∴ بَعْدِي سَوَافِي الْمُورِ وَالْقَطْرِ[3]

بجر (الْقَطْرِ) على جوار (الْمُورِ)، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا؛ لأنَّهُ معطوف على المرفوع، وهو (سَوَافِي)، ولا يكونُ معطوفًا على (الْمُورِ) وهو الغبار؛ لأنَّهُ ليس للقطر سَوَافٍ كالْمُورِ حتى يعطف عليه[4].

---

(1) سورة المائدة – من الآية ٦.

(2) يُنظر: النشر في القراءات العشر ٢/٢٥٤، وتقريبه ١٤٠.

(3) البيت في ديوان الشاعر ٥٤، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٤٩٣، وشرح شواهد الشافية ٤/٢٥٣. السوافي جمع سافية، وهي الرياح الذَّارِية، والمُور: الغبار والتراب، والقطر: المطر.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٤.

ومن شواهد الجر على الجوار في (باب التوكيد): قول أبي الغريب، أنشده أبو الجراح الْعُقَيليُّ: [من البسيط]

يَا صَاحِ بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمُ ∴ أنَّ لَيْسَ وَصْلٌ إذَا انْحَلَّتْ عُرَا الذَّنَبِ[١]

فجرَّ (كلِّهم) على جوار (الزَّوْجَاتِ)، وكان ينبغي أن يكون منصوبًا؛ لأنَّهُ توكيدٌ للمنصوب، وهو (ذَوِي).

وذكر ابن هشام أنَّ الفراء سأل أبا الجرَّاح، فقال: أَلَيْسَ المعنى ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمُ؟ فقال: بَلَى، الذي تقوله خيرٌ من الذي نقول. ثم استنشده البيت فأنشده بخفض (كُلِّهِمْ)[٢].

الموقف الثالث: منع الجر على الجوار مطلقًا. وهذا موقف النَّحَّاس والسِّيرافي وابن جنِّي.

وهؤلاء يؤولون الشواهد الواردة، ويحملونها على غير الجر على الجوار، ويحكمون عليها بالشذوذ والضرورة إنْ عَدِمُوا تأويلاً[٣].

تعقيب:

إنَّ من دواعي الألفة بين أحرف الكلمات، وبواعث الإحساس بين الكلمات في تراكيب العربية: الإقرار بمراعاة الجوار في الكلمات، وفي التراكيب العربية؛ فيجوز جرُّ الاسمِ التابعِ لمرفوعٍ أو منصوبٍ على الجوار لاسمٍ مجرورٍ، مع اشتراط أن تكون التبعية من قبيل النعت، أو عطف النسق، أو التوكيد؛ وذلك لما يأتي:

---

(١) البيت في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢/١٦٣، وشرح التسهيل لابن مالك٣/٣١٠، وخزانة الأدب٥/٩٠.

(٢) ينظر: مغني اللبيب٦/٦٦٣، وخزانة الأدب٥/٩٣.

(٣) ينظر: إعراب القرآن٢/٩، ومغني اللبيب٦/٦٦٤.

أولاً- كثرة السماع الوارد بذلك، من كتاب الله ﷻ ومن كلام العرب[1]، وهذا ما جعل الشنقيطي يَرُدُّ على مَنْ أنكر الجر على الجوار، ومنعه قائلاً: "وإنكاره له مع ثبوته في كلام العرب، وفي القرآن العظيم- يدلُّ على أنَّهُ لم يتتبع المسألة تتبعًا كافيًا. والتحقيق: أنّ الخفض بالمجاورة أسلوب من أساليب اللغة العربية، وأنّه جاء في القرآن؛ لأنَّهُ بلسان عربي مبين"[2].

ثانيًا- أنَّ في تقرير الجر على الجوار فتحًا في مجال القول، وتنوعًا في تراكيب اللغة، وثراءً في أساليبها، وتلبيةً لحاجة الشاعر، وقد أجازه علماءُ هَذَّكَ من علماء، وعَدَّها ابنُ هشام القاعدة الثانية في الباب الثامن من المغني مستنندًا في ذلك إلى الشواهد الواردة، من نثرٍ وشعرٍ، فقال: "القاعدة الثانية: أنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إذَا جَاوَرَهُ، كقولهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بالجرَّ..."[3]، فـ"إذا جاور غيرُ المخفوض المخفوضَ جاز خفضُهُ"[4].

ثالثًا- جواب أبي الجراح بـ(بَلَى) عن سؤال الفراء: أَلَيْسَ المعنى بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمُ؟ وقوله له: (الذي تقوله خيرٌ من الذي نقول)، ثم إصراره عندما استنشده الفراءُ البيتَ مرةً أخرى على الإنشاد بخفض (كُلِّهِمْ) دليلٌ على مدى مراعاتهم للجوار، وتقديرهم لحقه، ووفائهم بعهده.

*****

*

---

(1) ينظر: خزانة الأدب٥/٩٠- ٩٨، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن٢/١٢-١٧.

(2) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن٢/١٢.

(3) مغني اللبيب٦/٦٦٠.

(4) القواعد الثلاثون في علم العربية٢٢٧.

الْقِيمَةُ الْخَامِسَةُ : مُصَاحَبَةُ الأَخْيَارِ

لقد وُجِّهَ الْمُسْلمُ إلى مصاحبة الأخيار، ومجاورة الكرماء، ومؤاخاة الفضلاء، ففي القرب من هؤلاء نفعٌ عظيمٌ، وفي الميل إلى غيرهم خطرٌ كبيرٌ. قال النبيُّ الهادي ﷺ: «لاَ تُصَاحِبْ إِلاَّ مُؤْمِنًا، وَلاَ يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلاَّ تَقِيٌّ»(١).

فليس كلُّ إنسانٍ صالحًا للمصاحبةِ، وليس كلُّ رجلٍ صالحًا للمؤاخاةِ؛ فكم من نفوسٍ طيّبةٍ غيّرتها الصحبةُ الفاسدةُ، وكم من نفوسٍ مريضةٍ أبرأتها الصحبةُ الصالحةُ، وهذا ما أشار إليه المعصومُ ﷺ بقوله: «الْمَرْءُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلْ»(٢).

والرجل إذا صاحب شريفًا، ولازم فاضلاً علا بمصاحبته، وشرُفَ بملازمته، وتَقَدَّمَ بمقارنته. وإذا صاحب ناقصًا، ولازم خاملاً حُطَّ من شأنه، وهَوَى في الحضيض قدره.

وكذلك الشأن في كلمات العربية، تتفاوت شرفًا ورتبةً، ومتى لازمت كلمةٌ كلمةً أُخْرَى تعلوها شرفًا، وتفوقها فضلاً- أُلْحِقَت بها، وجرت عليها أحوالها، وأخذت أحكامها، ودونك الأدلة على ذلك(٣):

---

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب من يُؤْمَر أن يُجَالِسَ، ح٤٨٣٢، وسنن الترمذي، أبواب الزهد، باب ما جاء في صحبة المؤمن، ح ٢٣٩٥ (حسن).

(٢) مسند الإمام أحمد، مسند أبي هريرة ﷺ، ح ٨٠٢٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل٣/٢٢٦، ٢٣٧، ومغني اللبيب٥/٦٣٦، ٦٤٣، ٦٤٥- ٦٤٨، ٦٥٢- ٦٥٤، والتصريح١/٦٧٧، ٦٨٧، ٦٨٨، وشرح الأشموني٢/٢٣٩، ٢٤٧، وحاشية الخضري٢/٧.

أولاً- الاسم المنكر إذا أُضِيف إلى اسمٍ مُعرَّف اكتسب منه التعريف، وزال عنه التنكيرُ، فـ(كِتَاب) اسم مُنَكَّر، فإذا أَضَفْتَهُ إلى عَلَمٍ، فقلت: (كِتَابُ خالدٍ، وكِتَابُ فاطمةَ) صار معرفة.

ثانيًا- يكتسب الاسم المضاف وجوب التصدر من المضاف إليه إذا كان اسم استفهام، فأسماء الاستفهام يجب أن تتصدر في جملتها، فإذا أُضِيفَ إليها اسمٌ وَجَبَ تَصَدُّرُهُ أيضًا؛ ولذلك وجب ما يلي:

١- تقديم المبتدأ في نحو قولك: كتابُ مَنْ عِنْدَكَ؟

٢- تقديم الخبر في نحو قولك: صَبِيحَةَ أَيِّ يَوْمٍ سَفَرُكَ؟

٣- تقديم المفعول به في نحو قولك: كتابَ أَيِّهِمْ وَجَدتَ؟

٤- تقديم مِنْ ومجرورها في نحو قولك: مِنْ غُلامِ أيِّهِمْ أَنْتَ أَفْضَلُ؟

فحينئذٍ لا يعمل فيه ما قبله؛ لأنَّ أدوات الاستفهام لا يتخطاها العامل؛ لصدارتها، وكذلك ما أضيف إليها.

ولهذا وَجَبَ الرفع في نحو قولك: (عَلِمْتُ أَبُو مَنْ زَيْدٌ؟)، فـ(أَبُو) مبتدأٌ، و(زَيْدٌ) خبره، وجملة المبتدأ والخبر سدت مسدَّ مفعولي (علم) المعلَّقة عن العمل لفظًا بسبب وجود (مَنْ) الاستفهامية، ولولا إضافة (أَبُو) إلى (مَنْ) الاستفهامية التي لها صدر الكلام لكان منصوبًا على أنَّهُ مفعول أول لـ(عَلِمْتُ)، ولكنَّهُ استحق الرفع والتصدر لمَّا أضيف إلى ما له صدر الكلام.

وهذا ما أشار أمين الدين الْمَحَلِّيّ[١] بقوله: [من الطويل]

عَلَيْكَ بأَرْبَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ غَدَا ∴ مُضَافًا لأَرْبَابِ الصُّدُورِ تَصدَّرَا

وَإِيَّاكَ أنْ تَرْضَى بِصُحْبَةِ نَاقِصٍ ∴ فَتَنْحَطَّ قَدْرًا مِنْ عُلاكَ وَتُحْقَرَا

فَرَفْعُ أَبُو مَنْ ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلٍ ∴ يُحَقِّقُ قَوْلِي مُغْرِبًا ومُحَذِّرَا[٢]

وأشار بقوله: (ثُمَّ خَفْضُ مُزَمَّلٍ) إلى قول امرئ القيس: [من الطويل]

كَأَنَّ ثَبِيرًا في عَرَانِينِ وبْلِهِ ∴ كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ[٣]

فـ(مُزَمَّلِ) صفة لمرفوع، وهو (كَبِيرُ أُنَاسٍ)، فكان حقه الرفع، ولكنَّهُ جُرَّ بسبب مجاورة المجرور[٤]، وصار يُضْرب بخفض مُزَمَّل المثل فِي كَون الشريف يعاشر دنيئًا؛ فيسفل بعشرته، ويساويه في درجته.

فالْمَحَلِّيُّ يحذِّر مخاطبه من مصاحبة أهل النقص، حتى لا يحط ذلك من قدره، فيحل به ما حل بكلمة (مُزَمَّلِ) حين نزلت من رفع إلى خفضٍ،

---

(١) هو محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن، أحد أئمة النحو بالقاهرة، وتصدر لإقرائه، وانتفع الناس بعلمه، وله شعر حسن وتصانيف، منها: أرجوزة في العروض، مات سنة ٦٧٣هـ. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي١/١٩٢.

(٢) الأبيات في مغني اللبيب٥/٦٥٣، وخزانة الأدب للبغدادي٥/١٠٤.

(٣) البيت في ديوان الشاعر١٢٢، ومغني اللبيب٥/٦٥٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي٥٢. ثَبِير: جبلٌ بمكة، وعرانين جمع عِرْنِين، وهو الأنف، والمراد بـ(عرانين وبله) هنا أوائل المطر، والبجاد: كساء مخطط، ومُزَمَّل: مُلَفَّف بالثياب.

(٤) ينظر: القواعد الثلاثون في علم العربية للقرافي٢٢٦، ٢٢٧، ومغني اللبيب٥/٦٥٣، ٦٥٤.

لمَّا جاورت كلمة مجرورة، ويُغريه بمصاحبة أهل الشرف، وأرباب الصدور، حتى يتصدر، وينال رفعة، كالمضاف إلى أسماء الاستفهام الذي تصدر بمصاحبته لها.

ثالثًا– الاسم المؤنث إذا أُضِيف إلى اسمٍ مُذكرٍ اكتسب منه التذكير، بشرط صلاحية المضاف للحذف وصحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه، كقول الشاعر: [من البسيط]

إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ∴ وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا[1]

فذكَّرَ (مَكْسُوف) مع أنَّهُ خبرٌ عن مؤنثٍ، وهو (إنَارَةُ)؛ لأنَّهُ اكتسب التذكير من المضاف إليه، وهو (الْعَقْلِ).

وقول الآخر: [من الخفيف]

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأَمْـ ∴ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي[2]

فذكَّرَ (مُعِينٌ) مع أنَّهُ خبرٌ عن مؤنث، وهو (رُؤْيَةُ)؛ لأنَّهُ اكتسب التذكير من المضاف إليه، وهو (الْفِكْرِ).

ولله در طرفة بن العبد شاعرًا إذ قال: [من الطويل]

عَنِ الْمَرْءِ لا تَسْأَلْ وَسَلْ عَنْ قَرِينِهِ ∴ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمُقَارِنِ يَقْتَدِي[3]

وهناك صحبة تلحق الشين بصاحبها، وتلزم النقص ملازمها، وهي صحبة أهل النقص، ومجاورة الإناث، فالمذكر أشرف من المؤنث، والتذكير

([1]) البيت في شرح التسهيل٣/٢٣٨، وأوضح المسالك٣/٩٥، والتصريح١/٦٨٨، وشرح الأشموني٢/٢٤٨، وخزانة الأدب٤/٢٢٧.

([2]) البيت في شرح التسهيل٣/٢٣٨، وشرح الأشموني٢/٢٤٨، وعدة السالك٣/٩٦.

([3]) البيت في ديوان الشاعر٤١، وجمهرة أشعار العرب للقرشي٣٤١، وشرح القصائد العشر١٠١.

هو الأصل في كلمات العربية، فإذا ما أُضيف اسم مذكر إلى اسم مؤنث، انحط قَدْرُهُ، وهبط عن درجته، وعومل معاملة المؤنث.

فالاسم المذكر إذا ما أُضِيف إلى اسمٍ مُؤنثٍ اكتسب منه التأنيث، بالشرط السابق ذكره، فمثلاً: (بَعْض) اسم مذكر، فإذا أَضَفْتَهُ إلى اسم مؤنث، فقلت: (بَعْضُ الْقِصَصِ مُفيدةٌ)، و(قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)- صار مؤنثًا، ومنه قول الأغلب العجلي:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي

نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي[١]

فقدْ أَنَّثَ الفاعل، وهو الضمير المستتر جوازًا في قولِهِ: (أَسْرَعَتْ)، وتقديره: هيَ، مع أنَّهُ عائدٌ على مُذَكَّرٍ، وهوَ قولُهُ (طُولُ)؛ لأنَّهُ اكتَسَبَ التأنيثَ مِن المضافِ إليهِ، وهو (اللَّيَالِي).

وقول الأعشى الكبير: [من الطويل]

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ∴ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ[٢]

فأنَّثَ الفعل (شَرِقَتْ) مع أنَّ فاعله، وهو (صَدْرُ) مذكرٌ؛ لأنَّهُ اكتَسَبَ التأنيثَ مِن المضافِ إليهِ، وهو (الْقَنَاةِ).

---

(١) بيتان من الرجز المشطور، وقد وردا في أوضح المسالك ٣/٩٣، والتصريح ١/٦٨٨، وشرح الأشموني ٢/٢٤٨، وخزانة الأدب ٤/٢٢٤.

(٢) البيت في ديوان الشاعر ١٢٣، والكتاب ١/٥٢، والمقتضب ٤/١٩٧، ومغني اللبيب ٥/٦٤٧.

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله: [من الطويل]

تَجَنَّبْ صَدِيقًا مِثْلَ مَا واحْذَرِ الَّذِي ∴ يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمِ

فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُرْدِي وَشَاهِدِي ∴ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومراده بـ(ما) الكناية عن الصديق الناقص، كنقص (مَا) الموصولة؛ فَإِنَّهَا مفتقرة إِلَى صلَة وعائد، و(مَا) الاستفهامية؛ فَإِنَّها تنقص حرفًا إذا دخل عَلَيْهَا حرف جرٍّ، وبـ(عَمْرٍو) الكناية عن الرجل المتزيّد الآخذ ما ليس له؛ فإنَّ عَمْرًا أخذ الواو في الخط حالي الرّفْع والجر، ولا وجود لها في اللفظ[1].

ولله درّ عدي بن زيد شاعرًا؛ فقد قال: [من الطويل]

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ ∴ وَلَا تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي[2]

رابعًا- الاسم المفرد إذا أُضِيف إلى جَمْعٍ، مفرده مؤنث- اكتسب منه التأنيث والجمعية، كقول مجنون ليلى: [من الوافر]

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ∴ وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا[3]

فقد اكتسب المضاف المذكر، وهو (حُبُّ) التأنيث والجمعية من المضاف إليه، وهو (الدِّيَارِ)؛ لأنَّ مفرده (دار) مؤنث سماعي، ولذلك أعاد الشاعر إليه ضمير جماعة الإناث، فقال: (شَغَفْنَ)، ولم يقل: (شَغَفَ).

---

(1) ينظر: مغني اللبيب ٥/٦٤٧، ٦٤٨، وخزانة الأدب ٥/١٠٥.

(2) البيت في ديوان الشاعر ١٠٧، والعقد الفريد ٢/١٧٩، ومغني اللبيب ٥/٦٦٩.

(3) البيت في مغني اللبيب ٥/٦٤٦، وخزانة الأدب ٤/٢٢٧، وحاشية الخضري ٢/٧.

وإذا أُضِيف المفرد المؤنث إلى جَمْعٍ – اكتسب منه الجمعية فقط، كقول البحتري: [من الطويل]

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ ∴ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ[1]

فقد اكتسب المضاف المؤنث، وهو (سَوْرَةِ) الجمعية من المضاف إليه، وهو (أَيَّامٍ)؛ ولذلك أعاد الشاعر إليه ضمير جماعة الإناث، فقال: (حَزَزْنَ)[2].

*****

*

(١) البيت في ديوان الشاعر ٢/٢٣٨، ومعاهد التنصيص للعباسي ١/٢٥٥، وخزانة الأدب ٤/٢٢٧.

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٤/٢٢٧، وحاشية الخضري ٢/٧.

الْقِيمَةُ السَّادِسَةُ : إِنْزَالُ الأَشْيَاءِ مَنَازِلَهَا

مما حَثَّ عليه الإسلام: وضع الأشياء في مواضعها، وإنزال الناس منازلهم، فلا يُسَوَّى الفاجر بالتقي، ولا الجاهل بالعالم.

وقد سوَّى الخالقُ ﷻ بين الناسِ في الطبيعةِ البشريّةِ، فكلّهم مخلوقون من سلالةٍ من طينٍ، ومنحدرون من أصلٍ واحدٍ هو آدم عليه السلام. وسوَّى اللهُ ﷻ بينهم في النهايةِ المحتومةِ.

والتفاضلُ بين الناسِ قائمٌ على أسسٍ بعيدةٍ عن طبيعتهم البشريّةِ تمامَ البعد، وهذه الأسس هي: التقوى، والأخلاقُ، والأعمالُ الصالحةُ، والعلمُ، يقول الله ﷻ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[1]، ويقول ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[2].

وفاضل النبي ﷺ بين المسلمين في إمامةِ المصلّين على أساسِ العلمِ والفضلِ، فقال: «يَؤُمُّ الْقَوْمَ أَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً فَأَقْدَمُهُمْ سِنًّا، وَلاَ يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ، وَلاَ يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ إِلاَّ بِإِذْنِهِ»[3].

ومن مظاهر إنزال الأشياء منازلها في النحو العربي ما يلي:

---

[1] سورة الزمر – من الآية ٩.

[2] سورة الحجرات – الآية ١٣.

[3] الحديث في صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب من هو أحق بالإمامة، ح٢٩١.

(أ) حينما أراد النحويون الكلام عن العلامات المميزة للاسم والفعل والحرف بدؤوا بعلامات الاسم، وقَدَّمُوه على الفعل والحرف؛ لشرفه، ووقوعه محكومًا عليه ومحكومًا به في نحو قولك: (خالدٌ ناجحٌ)؛ ولأنَّهُ لا غنى لكلام عنه، فهو ركن أساسي في التراكيب العربية[١]. قال رضي الدين: "إِنَّمَا قَدَّمَ الاسْمَ على الفعل والحرف؛ لحصول الكلام منه دون أَخَوَيْه، نحو: زيدٌ قائمٌ"[٢].

وحينما شرعوا في الكلام عن المرفوعات استهلوها بالأسماء المرفوعة؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ الأسماءَ أُصُول الأفعال. والآخر: أنَّ إعرابها أصلٌ لإعراب الأفعال.

ويبدؤون في الكلام عن المرفوعات بالمبتدأ قبل الفاعل؛ لامتيازه عن الفاعل بأمرين:

أحدهما: أنَّهُ اسْمٌ تُصَدَّرُ الجملةُ به، والفاعل يتأخر عن الصدر. والآخر: أنَّ المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأً بتأخيره عن الخبر، والفاعل إذا تَقَدَّم على الفعل صار مبتدأً، ليس غير[٣].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/١١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ١/٣٠.

(٢) شرح الرضي على الكافية ١/١١.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٢٤.

(ب) إذا وجد في الجملة العربية ما يصلح للنيابة عن الفاعل ، من مفعولٍ به ومصدرٍ وظرفٍ ومجرورٍ – لم يجز أن ينوب عن الفاعل إلا واحدٌ منها فقط؛ لأنَّ النائبَ عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد.

وقد قال جمهور البصريين: تجب نيابة المفعول به عن الفاعل، ولا ينوب غيره مع وجوده؛ لأنَّ المفعول به هو الأصل في النيابة عن الفاعل، وغيره فرعٌ عنه، فغير المفعول به إنَّما ينوب بعد أنْ يُقَدَّر مفعولاً به مجازًا, فإذا وُجِد المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه؛ لأنّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب، ولأنَّ المشبه لا يقوى قوة المشبه به, فإذا اجتمعا لم يصحّ تقديمُ الأضعف على الأقوى.

وقال ابن بَرْهان: "لا يُقام مقام الفاعل إلا المفعول به عند حضوره؛ لأنَّهُ شريك الفاعل، وذلك أنَّهُ يُخرج المصدر من العدم إلى الوجود، والمفعول به حافظ لوجوده، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا انتفاء واحد منهما، ولذلك لما جعلت العرب في الأفعال ما لا يتعدى، فلا يكون للمفعول به حظ فيه – أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حظ للفاعل فيه قصاصًا، وذلك باب (فُعِلَ)"[1]، ففي نحو قولك: (ألقى الطالبُ كلمةً إلقاءً بارعًا في الحفل يومَ الخميسِ أمامَ الحاضرين) تقول: (أُلْقِيَ (أو أُلْقِيَتْ) كَلمةٌ إلقاءً بارعًا في الحفل يومَ الخميسِ أمامَ الحاضرين)، وما جاء مخالفًا لذلك فهو شاذٌّ عندهم، أو ضرورة شعرية.

(1) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل٦/٢٤٣.

وأجازه الأخفش بشرط تقدم النائب، نحو: (ضُرِبَ في داره محمدًا). وأجازه الكوفيون مطلقًا، أي: سواء تقدم النائب عن المفعول به أو تأخر عنه[١].

والأصَحُّ في هذه المسألة الاحتكام إلى (علم المعاني) بنيابة ما له أهميةٌ في إيضاحِ غرض المتكلم المقصود من الكلام من غير تقييدٍ بأنَّهُ مفعولٌ به، أو غيرُ مفعولٍ به، كأن يقال: (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ شاهدَ الزور أمامَ الناسِ في الشارع)، بنيابة المصدر إذا كان غرضُ المتكلم بيانَ هذا المعنى، وهو شدةُ ضَرْبِ شاهدِ الزور.

وإن كان الغرضُ بيانَ أنَّ الضربَ وقع أمامَ الناس أُنيب الظرفُ، فيقال: (ضُرِبَ أَمَامُ الناسِ ضَرْبًا شديدًا شاهدَ الزورِ في الشارع).

وإن كان الغرضُ بيانَ أنَّ الضربَ وقع في الشارع أُنيب الجار والمجرور، فيقال: (ضُرِبَ في الشارعِ ضَرْبًا شديدًا شاهدَ الزور أَمَامَ الناسِ).

والعمدة في ذلك كله قول سيبويه: "كأنَّهُم إنَّما يُقَدِّمُون الذي بيانُهُ أهمُّ لهم، وهُمْ ببيانِهِ أَعْنَى"[٢].

(ج) إذا كان الفعل متعديًا لغير مفعولٍ- فإنَّ لبعض المفاعيل الأصالةَ في التقدمِ على بعض، وأصالةُ المفعول في التقدم تكون بالأمور الآتية:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية١/١٢١، ١٢٢، والمقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية٣/٤٢، والتصريح١/٤٢٩.

(٢) الكتاب ١/٣٤.

١- بكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظنَّ وأخواتها)[١]، فالمفعول الأول فيه هو المبتدأ في الأصل، والثاني هو الخبر، نحو قولك: (علمتُ الصدقَ نافعًا)، وقولك: (ظَنَنْتُ سعَيْدًا قَائِمًا)، فالأصل قبل دخول (عَلِمَ، وظَنَّ): (الصدقُ نافعٌ)، و(سعَيْدٌ قَائِمٌ).

٢- بكونه فاعلاً في المعنى، كما في باب (أَعْطَى وكَسَا)[٢]، فالمفعول الأول فيه هو الفاعلُ في المعنى؛ لأنَّه الآخذُ والقابلُ للشيء، والمفعول الثاني هو المفعولُ في المعنى؛ لأنَّهُ المأخوذُ والشيءُ الْمَقْبُولُ، نحو قولك: (كَسَوتُ الفقيرَ ثوبًا)، و(أَعْطَيْتُ سعَيْدًا دِرْهَمًا).

٣- بكونه مُسَرَّحًا لفظًا أو تقديرًا من حرف الجر، والآخر مقيَّدٌ لفظًا أو تقديرًا بحرفٍ من حروف الجر، نحو قولك: (اخْتَرْتُ سعَيْدًا القَوْمَ)، أو: (اخْتَرْتُ سعَيْدًا مِنَ القَوْمِ)، فتُقدم (سعيدًا)؛ لأنَّه مسَرَّحٌ غيرُ مقيَّدٍ بحرفٍ من حروف الجرّ في اللفظ والتقدير، وتُؤخر (القومَ)؛ لأنَّهُ مقيَّدٌ في التقدير، و(من القوم)؛ لأنَّهُ مقيَّدٌ في اللفظ، والمُسرَّحُ مقدمٌ على المقيَّد[٣].

(د) مما قَرَّرَهُ العلماءُ: أنَّ ضمير المتكلم أخصُّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب، فقد قال ابن الفخار:

---

(١) هو: كلُّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه إلى مفعولين، أصلهما المبتدأ والخبر.

(٢) هو: كلُّ فعلٍ متعدٍّ بنفسه إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: أَلْبَسَ، وأَذَاقَ.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية٣/١٥٣، والتصريح١/٤٧٠، وضياء السالك إلى أوضح المسالك٢/٩٥.

"فالمضمرات ثلاثة أقسام: أعرفها المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. فإذا اجتمعت في لفظ لزم فيها ذلك الترتيب، كقولك: (الدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ)..."[١].

فإذا اجتمع ضميران منصوبان، أحدهما أخصُّ من الآخر، فإنْ كانا متصلين وجَب تقديمُ الأخصِّ منهما، فتقول: (الكتابُ أعْطَيْتُكَهُ)، و(المجتهدُ ظَنَنْتُكَهُ)، بتقديم التاء والكاف على الهاء؛ لأنَّهما أخصُّ منها، فالتاء للمتكلم، والكاف للمخاطب، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب على غيره مع الاتصال، فلا يقال: (أعْطَيْتُهُوكَ)، ولا يقال: (ظَنَنْتُهُوكَ).

فإنْ انفصل أحدهما فأنت بالخيار، إن شئْتَ قدَّمْتَ الأخَصَّ على غير الأخص، فقلت: (الكتابُ أعْطَيْتُكَ إيَّاهُ)، وإن شئْتَ قدَّمْتَ غير الأخص على الأخص، فقلت: (أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ)، و(أعْطَيْتَهُ إيَّايَ)[٢].

ووجب تقديم الأخص في حال الاتصال على غيره؛ كراهة تقديم الناقص على القوي فيما هو كالكلمة الواحدة.

وقدموا الأخصَّ على القوي في نحو: (ضَرَبْتَنِي، أكرمتَنِي)؛ لتقويه بتوغله في الجزئية بسبب كونه فاعلاً[٣].

(هـ) ومن دواعي تقديم المفعول به على الفاعل: شرف المفعول به ومنزلته، نحو قولك: (أَحَبَّ النَّبِيَّ ﷺ المسلمون)، وقولك: (أكْرَمَ الأميرَ خالدٌ)، فقدَّمت النبيَّ ﷺ والأميرَ؛ لشرفهما في نفسيهما[٤].

---

(١) ينظر: شرح الجمل ١/١٢٧، ١٢٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١/٣٧٥، ٣٧٦، وشرح ابن عقيل على الألفية ١/١٠٦، وهمع الهوامع ١/٢٥٣.

(٣) ينظر: حاشية الصبان ١/١٢٠.

(٤) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ١/٢٧٦.

(و) وإذا اجتمعت المفاعيل في الكلام قُدِّم المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، كقولك: (ضربت ضربًا زيدًا بسوطٍ نهارًا هنا تأديبًا وطلوعَ الشمس). وقد روعي في هذا الترتيب الأولوية لا الوجوبية[1].

*****

*

(1) ينظر: حاشية الصبان ٢/١٤١.

الْقِيمَةُ السَّابِعَةُ : إِعْطَاءُ الْمُحْتَاجِ مَا يَكْفِيهِ

من التضامن الاجتماعيّ في الإسلام أنَّهُ إذا ما حلَّ ببلدٍ مسلمٍ نكبةٌ أو كارثةٌ، وجب على جميعِ البلادِ والشعوبِ المسلمةِ المجاورةِ أن تتكاتفَ معه، وأن تشدَّ من أزرِهِ، فتقدّمَ له كلَّ ما يحتاجُ إليه من مالٍ وغذاءٍ ودواءٍ؛ حتّى يستعيدَ قواه، ويقدرَ على مواجهةِ أعباء الحياة. قال رسول الله ﷺ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لا يَظْلِمُهُ، وَلا يُسْلِمُهُ، ومَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[١]، ومعنى (لا يُسْلِمُهُ): لا يتركُهُ إلى عدوِّهِ فينتقمَ منه، أو إلى الشيطانِ فيغويَهُ.

فمن ترك أخاه يَعْرَى، ويجوعُ، ويُضطهدُ، وهو قادرٌ على كسوتِهِ وإطعامِهِ ونصرتِهِ- فقد ظلمه وأسلمه، ولم يلتزم بالمنهجِ الذي وضعه رسولُ اللهِ ﷺ للمسلمين في الحياةِ.

وفي النحو العربي مظاهر عدة للافتقار والعوز وشدة الحاجة، وقد سَدَّهَا العرب في كلامهم، وقَرَّرها النحويون في قواعدهم، وتناولوها بإحكام، فهناك أسماء تفتقر في تمام معناها إلى جملة بعدها، توضح معناها، وتزيل خفاءها، منها[٢]:

١-(إِذْ)؛ فإنَّهَا مفتقرة افتقارًا متأصّلاً للإضافة إلى جُمْلةٍ اسمية أو فعلية، ألا ترى أنَّكَ تقول: (جِئْتُكَ إِذْ)، فلا يتمُّ معنى (إِذْ) حتى تقول: (جاء

---

(١) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الْبِرِّ وَالصِّلَةِ وَالآدَابِ، باب تحريم الظلم، ح٥٨.

(٢) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٨٢/١، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي١٦٨، ١٦٩.

محمدٌ) أو: (محمدٌ جالسٌ)؛ لأنَّهَا محتاجةٌ إلى جملةٍ بعدها، توضح معناها، وترفع إبهامها.

وإذا حُذِفَت الجملة التالية لـ(إذْ) جيء بالتنوين عوضًا عن هذه الجملة المحذوفة، فيلتقى ساكنان: ذال (إذْ) والتنوين، فَتُكْسَر الذال؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ويسمى هذا التنوين تنوين العوض، وتعرف الجملة المحذوفة بالاحتكام إلى دلالة سياق الكلام.

٢-(إذَا)؛ فإنَّهَا مفتقرة افتقارًا متأصّلاً للإضافة إلى جُمْلةٍ فعليةٍ، ألا ترى أنَّكَ تقول: (أزورُكَ إذَا)، فلا يتمُّ معنى(إذَا) حتى تقول: (جاء أَخُوكَ)؛ لأنَّ (إذَا) مفتقرةٌ إلى جملةٍ بعدها، تبيّن معناها، وتزيل خفاءها.

٣-(حَيْثُ)؛ فإنَّهَا مفتقرة افتقارًا متأصّلاً للإضافة إلى جُمْلةٍ اسمية أو فعلية، ألا ترى أنَّكَ تقول: (قَعَدْتُ حَيْثُ)، فلا يتمُّ معنى (حَيْثُ) حتى تقول: (قَعَدَ أَخُوكَ) أو: (أخوك قاعدٌ).

وهي ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَيَجْمَعُ مَعْنَى ظَرْفَيْنِ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ: (أَقُومُ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ)، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَقُومُ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ يَقُومُ زَيْدٌ، وتقول: (زيدٌ قائمٌ حيثُ عبدُ اللَّهِ قاعدٌ)، والْمَعْنَى: زيدٌ قائمٌ في الموضع الَّذِي فِيهِ عبدُ اللَّهِ قاعدٌ[1].

٤-(الذي والتي، واللذان واللتان، والذين)؛ فإنَّهَا مفتقرات افتقارًا متأصّلاً إلى جُمْلةٍ أو شبهها تكون صلةً لها، وضميرٍ يعود عليها، ألا ترى أنَّكَ تقول: (حَضَرَ الذي)، فلا يتمُّ معنى (الذي) حتى تقول: (نَجَحَ في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَت التي)، فلا يتمُّ معنى (التي) حتى تقول:

---

(1) ينظر: المصباح المنير (ح ي ث).

(نَجَحَتْ في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَ اللذان)، فلا يتمُّ معنى (اللذان) حتى تقول: (نَجَحَا في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَت اللتان)، فلا يتمُّ معنى (اللتان) حتى تقول: (نَجَحَتَا في الامتحان)، وتقول: (حَضَرَ الذين)، فلا يتمُّ معنى (الذين) حتى تقول: (نَجَحُوا في الامتحان)؛ لأنَّ الاسْمَ الموصولَ مفتقرٌ إلى صلةٍ بعده، توضح معناه، وتزيل إبهامه، وتكشف غموضه، وضميرٍ يعود عليه، وهو الضمير المستتر والبارز في الكلام.

قال الشاطبي عن الموصولات: " وضعت على الافتقار في فهم معانيها إلى صلاتها، فهي لا تستقل بالمفهومية دون أن يؤتى بما يبينها، كما أنَّ الحروف كذلك، وكذلك المضمرات وضعت على الافتقار إلى مفسر تعود عليه، فهي متوقفة في فهم معانيها على غيرها، كما أنَّ الحروف كذلك، ولذلك قيل في الحروف: إنَّها تدل على معنى في غيرها"[١].

وهناك أسْماء مفتقرةٌ افتقارًا أصليًّا إلى مفردٍ، تُضَاف إليه، ومنها: (سُبْحَانَ)، وَ(عِنْدَ) فإنَّهما مفتقران في الأصالة إلى الإضافة إلى مفردٍ، فأعطتهما العرب ذلك، ولم تستعملهما من دونه في اختيار الكلام، فقالت: (سُبْحَانَ اللهِ)، وَ(جَلَسْتُ عندَ سعيدٍ)[٢].

وقد اقتبس أحد العلماء هذا المعنى المقرَّر، واستعمله في وصف حاله عندما أصيب بمرضٍ، وهو الشاعر الأديب شرف الدين محمد بن نصير، المعروف بابن عُنَيْن؛ إذ كتب إلى الملك المعظم عيسى بن الملك العادل

---

(١) المقاصد الشافية ١/٨٢.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ١/٣٢، ١١٢، ١١٤، والتصريح ١/٤٦، ٤٧، وشرح الأشموني ١/٥٤.

يُبيّن له ما صار إليه أمْرُهُ من حاجةٍ شديدةٍ، وفقر عظيم، فقال: [من الكامل]

انْظُرْ إلَيَّ بِعَيْنِ مَوْلًى لَمْ يَزَلْ . يُولِي النَّدَى وَتلافَ قَبْلَ تَلافِي

أنَا كَالَّذِي أحْتَاجُ مَا يَحْتَاجُهُ . فَاغْنَمْ دُعَائِي والثَّنَاءَ الْوَافِي

فَشَبَّهَ نَفْسَهُ بـ(الذي)- وهو اسم موصول- في الاحتياج إلى صلةٍ مثله، وإلى عائدٍ، لكنَّ الصلة التي يريدها ابنُ عُنَيْن هي المال، والعائد هو الملك الذي يعوده ويزوره.

فلما بلغه البيتان، نهض إلى زيارته بنفسه، واستصحب ألف دينار. فلما دخل عليه وعاينه قال له: أنت الذي، وهذه الصلة، وأنا العائد[1].

وهذا أبو جعفر رفيق بن جابر الأندلسي يحكي محاولته نيْل الوصال من محبوبته التي قابلتها بالاستنكار؛ إذ كيف تصدر مثل هذه المحاولة مِن نحويٍّ عَلِمَ أنَّ كلَّ موصولٍ لا بدَّ له مِن صِلة، قال: [من الكامل]

قَالَتْ وَقَدْ حَاوَلْتُ نَيْلَ وِصَالِهَا ∴ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ لا تَجُوزُ الْمَسْأَلَهْ

باللهِ قُلْ لِي: أيْنَ نَحْوُكَ يَا فَتَى ∴ أرَأَيْتَ مَوْصُولاً يَجِيءُ بلا صِلَهْ؟[2]

*****

*

(1) ينظر: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب للمقري التلمساني٧/٣٤٩.

(2) ينظر: المصدر السابق ٧/٣٤٨.

القيمةُ الثامنةُ : الأمرُ بالمعروفِ والنهْيُ عنِ المنكرِ

عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ اليَمَانِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ المُنْكَرِ؛ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلا يُسْتَجَابُ لَكُمْ»[١].

والسكوتُ عن المنكرِ سببٌ في حدوثِ البلاءِ العام الذي ينزلُ بالصالحين والطالحين، ويأخذُ المؤمنين والفاسقين، فعن زَيْنَبَ بِنْت جَحْشٍ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ»، وَحَلَّقَ بِإِصْبَعَيهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ»[٢]، والخبث: الفسوق والفجور.

ونرى في النحو العربي أسلوبين جليلين، أحدهما تطبيقٌ عمليٌّ لقضية الأمر بالمعروف، والآخر تطبيق صريحٌ لشعيرة النهي عن المنكر.

فالأسلوب النحوي الذي تَجَلَّتْ فيه قضية الأمر بالمعروف هو (أسلوب الإغراء)، وضابطه: تنبيهُ المخاطب على أمرٍ محمودٍ؛ ليفعله. ويلزم حذف ناصب الأمر المحمود في حالي العَطْفِ، والتَّكْرار.

---

(١) الحديث في سنن الترمذي، باب ما جاء في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ح٢١٦٩.

(٢) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب يأجوج ومأجوج، ح٧١٣٥.

فـ(العطف) نحو قولك: (المُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ!)، فـ(المُرُوءَةَ) منصوبةٌ على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، و(النَّجْدَة) منصوبة بالعطف، والتقدير: الْزَمِ الْمُرُوءَةَ والنَّجْدَةَ.

و(التكرار) نحو قولك: (الصَّلاةَ الصَّلاةَ!)، فـ(الصَّلاةَ) الأولى منصوبةٌ على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والثانية توكيد لفظيّ للأولى، والتقدير: الْزَمِ الصَّلاةَ الصَّلاةَ.

ومنه قول مسكين الدارمي: [من الطويل]

أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لا أَخَا لَهُ ∴ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلاحِ[1]

فـ(أَخَاكَ) الأولى منصوبةٌ على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والثانية توكيد لفظيٌّ للأولى، والتقدير: الْزَمْ أَخَاكَ أخاك.

ومنه قول النبيّ ﷺ في حجّه: "أَيُّهَا النَّاسُ، السَّكِينَةَ السَّكِينَةَ!"[2]، وقول عمر ﷺ: (يا ساريةُ، الْجَبَلَ الْجَبَلَ!). قاله وهو يخطب على المنبر يوم جمعةٍ يخاطب أمير جيشه سَارِية بن زُنَيْم، وهو بنهاوند ببلاد فارس حين لاقى العدو، وهم في بطن واد، وقد هموا بالهزيمة، وبالقرب منهم جبل، فاستعمل عمر ﷺ ذلك الأسلوب الموجز المناسب للمقام والموقف، والوافي بمراد المُغْرِي في أثناء خطبته، ورفع به صوته، فألقاه الله في سمع

(1) البيت في الكتاب ١/٢٥٦، والخصائص ٢/٤٨٢، وشرح الكافية الشافية ٣/١٣٨٠.

(2) الحديث في سنن ابن ماجه، باب حجة رسول الله ﷺ، ح٣٠٧٤.

سارية، فانحاز بالناس إلى الجبل، وقاتلوا العدو من جانب واحد؛ ففتح اللهُ عليهم[١].

وإذا لم يكن في أسلوب الإغراء عطفٌ بالواو، ولا تكرارٌ جاز إضمارُ الناصب وإظهارُهُ، نحو قولك: (المُرُوءَةَ!)، (أَخَاكَ!) كلاهما مفعولٌ به منصوبٌ، وعامل النَّصْبِ فيه فعلٌ محذوفٌ جوازًا، والتقدير: الزَمِ المُرُوءَةَ، الْزَمْ أَخَاكَ. وإن شِئْتَ أَظْهَرْتَ العامل، فقلتَ: (الزَمِ المُرُوءَةَ! الْزَمْ أَخَاكَ!)؛ لأنَّ هذا الإغراءَ خالٍ من العطف والتكرار[٢].

ونحو قولهم: (الصَّلاةَ جَامِعَةً!)، فـ(الصَّلاةَ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعامل النَّصْبِ فيه فعلٌ محذوفٌ جوازًا، والتقدير: احْضُرُوا الصَّلاةَ، و(جَامِعَةً) حال منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويجوز إظهار العامل، فتقول: (احْضُرُوا الصَّلاةَ جَامِعَةً)؛ لأنَّ هذا الإغراءَ خالٍ من العطف والتكرار.

ولعلك لحظت أنَّ لهذا الأسلوب أربعة أركان، يتم المعنى بها، هي:

١- الْمُغْرِي، وهو المتكلم بأسلوب الإغراء من أولي العلم.

٢- الْمُغْرَى، وهو المخاطب بأسلوب الإغراء من الذكور أو الإناث.

٣- الْمُغْرَى بِهِ، وهو الأمر المحمود، الذي يُنَبَّهُ إليه الْمُخَاطَبُ؛ ليفعله، ويُؤمَرُ به؛ ليلزمه.

٤- الفعل الناصب للمغرى به مقدَّرًا أو ظاهرًا.

---

(١) ينظر: كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ٢/ ٤٧٠.

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٣٤، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١٥٧.

و(قرآنَ الفجر) منصوبٌ في قوله ﷻ: ﴿ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمۡسِ إِلَىٰ غَسَقِ ٱلَّيۡلِ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[1]، وفِي نصبه وَجْهَانِ[2]:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الصَّلاةِ، أَيْ: وَأَقِمْ صَلاةَ الْفَجْرِ التي تشهدها ملائكة الليل وملائكة النَّهار. وسَمَّى الصلاة قرآنًا؛ لأَنَّها لا تكون إلا بالقرآن. وَالآخر: أَنَّهُ من أسلوب الإِغْرَاءِ، أَيْ: والْزَمْ قُرْآنَ الْفَجْرِ.

والأسلوب الثاني الذي بدت فيه شعيرة النهي عن المنكر هو (أسلوب التحذير)، ومعناه: تنبيهُ المخاطَب على أمرٍ مكروهٍ؛ ليجتنبه ويحترز منه. وله نوعان يجب فيهما حذف عامل النصب[3]:

أحدهما: التَّحْذِيرُ بـ(إيَّاكَ وأخواتها من ضمائر النصب المنفصلة)، نحو قولك: (إيَّاكَ والكذِبَ!)، (إيَّاكَ وَالنَّمِيمَةَ!)، فـ(إيَّاكَ) ضمير مبنيٌّ في محلِّ نصبٍ مفعولٌ به بفعل محذوف وجوبًا، يُقَدَّر متأخرًا عن (إيَّاكَ)، وكل من (الكذِبَ، والنميمةَ) مفعولٌ به منصوبٌ بفعل محذوف وجوبًا، يُقَدَّر متقدمًا عليه، والتقدير: إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ الكذِبَ، إيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرِ النَّمِيمَةَ. والفرق بين المنصوبين أنَّ (إيَّاكَ) ضميرٌ منفصلٌ، فلو قُدِّمَ الفعلُ عليه للَزِمَ اتصالُهُ، بخلاف (الكذِبَ) فإنَّهُ اسم ظاهر.

ومن شواهده الكثيرة في البيان النبوي ما يأتي:

---

(1) سورة الإسراء – من الآية ٧٨.

(2) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/٨٣٠.

(3) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٤٣٢، ٤٣٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/١١٥٣، ١١٥٤.

١- عن أبي سعيد الخُدري ﷺ عن النبيِّ ﷺ قالَ: "إيَّاكُم والجُلوسَ على الطُّرُقاتِ"! فقالوا: ما لنا بُدٌّ، إنَّما هيَ مجالِسنا نتحدَّثُ فيها. قال: "فإذا أبَيْتُم إلاَّ المجالِسَ؛ فأعطوا الطَّريقَ حقَّها". قالوا: وما حَقُّ الطَّريقِ؟ قالَ: "غَضُّ البصرِ، وكفُّ الأذى، وردُّ السلامِ، وأمرٌ بالمعروفِ، ونهيٌ عن المنكَرِ"(١).

٢- عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ أَنَّ رسول الله ﷺ قَالَ: "إِيَّاكُمْ والظلمَ! فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. وإِيَّاكُمْ وَالْفُحْشَ! فَإِن اللهَ لا يُحِبُّ الْفُحْشَ وَلا التَّفَحُّشَ. وإِيَّاكُمْ وَالشُّحَّ! فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، أَمَرَهُمْ بِالْقَطِيعَةِ فَقَطَعُوا، وبالْبُخْلِ فَبَخِلُوا، وبِالْفُجُورِ فَفَجَرُوا"(٢).

وقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءِ: (إِيَّاكَ وَمَا يُعْتَذَرُ مِنْهُ وَمَا يُسْتَحْيَا مِنْ ذِكْرِهِ! فَإِنَّمَا يُعْتَذَرُ مِنَ الذَّنْبِ وَيُسْتَحْيَا مِنَ الْقَبِيحِ).

والثاني: التحذيرُ بغير(إِيَّاك وأخواتها)، بشرْطِ العَطْفِ أو التكرارِ، فالعطف نحو قولك: (لِسَانَكَ والْكَذِبَ!)، (فَمَكَ وَالْحَرَامَ!)، فتلك الأسماء منصوبة على المفعولية بفعل محذوف وجوبًا، والتقدير: باعد لِسَانَكَ واحذَر الْكَذِبَ، باعد فَمَكَ واحذَر الْحَرَامَ.

والتكرارُ نحو قولك: (ألْكَسَلَ الْكَسَلَ!)، (اليهودَ اليهودَ!)، (النِّفَاقَ النِّفَاقَ!)، (الرِّيَاءَ الرِّيَاءَ!)، فالكلمات الأولى في الأمثلة تُعرب مفعولاً به، منصوبًا بفعل محذوف وجوبًا، والكلمات الأخرى تُعرب توكيدًا لفظيًّا للأولى، والتقدير: احْذَر الْكَسَل، احْذَر اليهودَ، احْذَر النِّفَاقَ، احْذَر الرِّيَاءَ.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، كِتَاب المَظَالِمِ وَالغَصْبِ، بَابُ أَفْنِيَةِ الدُّورِ وَالجُلُوسِ فِيهَا وَالجُلُوسِ عَلَى الصُّعُدَاتِ، ح٢٤٦٥.

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص، ح٦٨٣٧.

وعلة لزوم حذف العامل إذا كان التحذير بـ(إيَّاك ونحوه) أنَّهُ قد كثر التحذير بهذا اللفظ، فجعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والتزموا معه إضمار العامل اختصارًا لفهم المعنى.

وعلة لزوم حذفه إذا كان في الكلام عطفٌ أو تكرارٌ: أنَّ اللفظ الأول من اللفظين كالبدل من اللفظ بالفعل, فصار كـ (إياك) في قيامه مقام الفعل[1].

وإذا كان التحذير بغير (إيَّاك وأخواتها)، ولم يكن في الكلام عَطْفٌ ولا تَكْرَارٌ – جاز إضمارُ عاملِ النصبِ وإظهارُهُ، نحو قولك: (الرِّيَاءَ!)، فـ(الرِّيَاءَ) مفعولٌ به منصوبٌ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وعامل النَّصْبِ فيه فِعْلٌ مَحْذُوفٌ جوازًا، والتقدير: احْذَرِ الرِّيَاءَ. وإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ النَّاصِبَ، فقلتَ: (احْذَرِ الرِّيَاءَ!).

وقولهم: (نَفْسَكَ الشَّرَّ!)، فـ(نَفْسَكَ والشَّرَّ) مفعولان منصوبان، وعلامة نصبهما الفتحة الظاهرة، وعامل النَّصْبِ فيهما فِعْلٌ مَحْذُوفٌ جوازًا، والتقدير: جَنِّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ، وإنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَ العامل، فقلتَ: (جَنِّبْ نَفْسَكَ الشَّرَّ!)[2].

ولعلك أدركت أنَّ أركان هذا الأسلوب أربعة، تتمم معناه، هي:

١ – الْمُحَذِّرُ، وهو المتكلم بأسلوب التحذير من أولي العلم.

٢ – الْمُحَذَّرُ، وهو المخاطب بأسلوب التحذير من الذكور أو الإناث.

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية٤٣٢، ٤٣٣، والمقاصد الشافية٥/٤٧٨، ٤٨٤.

(٢) ينظر: الكتاب١/٢٧٣– ٢٧٦، والتصريح٢/٢٧٣–٢٨٠، وحاشية الخضري٢/٨٧، ٨٨.

٣- الْمُحَذَّرُ مِنْهُ، وهو الأمر المكروه الذي يجب اجتنابُهُ والاحْتِرَازُ منه.

٤- الفعل الناصب للمحذَّر منه مقدَّرًا أو ظاهرًا.

وتأمل قوله ﷻ على لسان صالح عليه السلام: ﴿فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾[١]، وقول سيبويه: "وأَمَّا النَّهْيُ فإِنَّهُ التَّحْذيرُ، كقولك: الأَسَدَ الأَسَدَ! والْجِدَارَ الْجِدَارَ! والصَّبِيَّ الصَّبِيَّ! وإنّما نهيتَه أن يَقْرَبَ الْجِدارَ الْمَخُوفَ الْمَائِلَ، أو يَقْرَبَ الأَسَدَ، أو يُوطِئَ الصَّبِيَّ"[٢].

*****

*

(١) سورة الشمس – الآية ١٣.

(٢) الكتاب ١/٢٥٣.

الْقِيمَةُ التَّاسِعَةُ : الأَخْذُ بِيَدِ الضَّعِيفِ

إنَّ الله ﷻ يعامل المسلم بما يعامل به أخاه من بِرٍّ وإحسانٍ، فقد قَالَ ﷻ: ﴿ هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ ﴾[1]، وقال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا، نَفَّسَ اللهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ، وَاللهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ...»[2].

فالمؤمن القوي يأخذ بيد أخيه الضعيف، والغني يساعد أخاه الفقير؛ ليجد ثواب ذلك عند الله تعالى خيرًا وأعظم أجرًا.

وفي ضوابط لغتنا الغراء يؤتى باللام الجارة في بعض الكلام على سبيل التقوية للعامل الضعيف[3] الذي يحتاج إلى من يأخذ بيده؛ حتى يصل إلى معموله بلا ضعفٍ، ويقف على مقصوده بلا وهنٍ، ولهذا مواضع[4]:

الموضع الأول: ما كان من العوامل فرعًا في العمل عن الفعل المتعدي بنفسه، كالمصدر، واسم الفاعل، وأمثلة المبالغة؛ لأنَّ الفرع لا يقوى في

---

(1) سورة الرحمن – الآية ٦٠.

(2) الحديث في صحيح مسلم، كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالاسْتِغْفَارِ، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وَعَلَى الذِّكْرِ، ح٣٨.

(3) قال بعض العلماء: اللام المقوية ليست زائدةً محضةً؛ لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة اللازم، ولا مُعدِّية محضة؛ لاطراد صحة إسقاطها، بل هي بينهما، فلها منزلة بين منزلتين. ينظر: التصريح ١/٦٤٤.

(4) ينظر: شرح الكافية الشافية ٢/٨٠٣، والمقاصد الشافية ٣/٦١٥، ٦١٦، والتصريح ١/٦٤٤.

أحكامه قوة الأصل، فنحو قولك: (أعجبني ضربُك خالدًا، وعجبت من ضَرْبِ زيدٍ عمرًا) يجوز أن تقول فيه: (أعجبني ضربُك لخالدٍ، وعجبت من ضربِ زيدٍ لعمرو)، ونحو قولك: (هذا ضاربٌ زيدًا) يجوز أن تقول فيه: (هذا ضاربٌ لزيدٍ). وهذا قياس مطردٌ.

ومنه في الذكر الحكيم قول الله ﷻ: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴾[١]، وقوله ﷻ: ﴿ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[٢]، فجيء باللام مع تلك العوامل السابقة؛ لأنَّها فروعٌ عن الفعل من حيث العمل، والفروع لا تقوى في أحكامها قوة الأصول.

الموضع الثاني: أن يتقدم معمول الفعل المتعدي بنفسه، فيجوز دخول اللام على المفعول قياسًا، ليتعدى الفعل بها؛ لضعفه بسبب تأخره عن المفعول، نحو قولك: (لخالدٍ أكرمتُ)، و(لزيدٍ أعطيتُ درهمًا). ويقاس على هذا، ولا يقتصر به على السماع.

ومنه في القرآن الكريم قول الله ﷻ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[٣]، والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا, فلما أخّر الفعل وتقدم معموله عليه وَهَنَ وضعُف عمله؛ فقُوّيَ باللام.

الموضع الثالث: ما كان من الأفعال المتعدية قد بُنِيَ للتعجب على صيغة (ما أَفْعَلَهُ!)، نحو: (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرٍو!)، فدخلت اللام على المفعول به في الأصل، وهو (عمرو) في قولك: (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)؛ لضَعْفِ الفعل

---

(١) سورة آل عمران – من الآية ٣.

(٢) سورة هود – من الآية ١٠٧.

(٣) سورة يوسف – من الآية ٤٣.

باستعماله في أسلوب التعجب؛ فالفعل (ضَرَبَ) متعدٍّ في الأصل، ولكن لمَّا بُنِيَ منه فعل التعجب نُقِلَ إلى (فَعُلَ) بضم العين؛ فصار قاصرًا، فتعدى بالهمزة إلى (زيدٍ)، وباللام إلى (عمرو)، هذا مذهب البصريين[1]. قال ابن السراج: "ولا يجوز أن يتعدى فعل التعجب إلا إلى الذي هو فاعله في الحقيقة, تقول: (ما أَضْرَبَ زيدًا!), فـ(زيدٌ) في الحقيقة هو الضارب, ولا يجوز أن تقول: (ما أَضْرَبَ زيدًا عمرًا), ولكن لك أن تُدخل اللام، فتقول: (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرو!)"[2].

ومذهب الكوفيين أنَّ الفعلَ باقٍ على تعديته ولم ينقل، وأنَّ اللام ليست للتعدية، وإنما هي مقويةٌ للعامل لمَّا ضعف باستعماله في التعجب؛ فيجوز أن يقال: (ما أَضْرَبَ زيدًا عمرًا!). وهذا الخلاف الوارد مبني على أنَّ فعل التعجب إذا صيغ من متعدٍّ هل يبقى على تعديته أو لا؟ ذهب الكوفيون إلى الأول، وذهب البصريون إلى الثاني[3].

وذهب ابن مالك إلى ما ذهب إليه البصريون قائلاً: " قول العرب في (حَسُنَ زيدٌ): (ما أَحْسَنَ زيدًا!) يدل على أنَّ همزة (أفعل) التعجبية همزة تعدية، وقولهم في (ضرب زيدٌ عمرًا): (ما أَضْرَبَ زيدًا لعمرو!) يدل على أنَّ الفعل المتعدي يسلب تعديه بقصد التعجب به، ويصير فاعله مفعولاً مقتصرًا عليه. ولولا ذلك لبقي تعدِّيه منضمًّا إليه التعدي المتجدد بالهمزة؛ فكان يقال: (ما أَضْرَبَ زيدًا عمرًا!)...

---

(1) التصريح ١/٦٤٢.

(2) الأصول في النحو ١/١٠٨.

(3) ينظر: التصريح ١/٦٤٢.

ففي اقتصارهم بعد دخول الهمزة على نصْبِ ما كان فاعلاً قبل دخولها دلالةٌ على تجدد اللزوم، والانتقال إلى بنية مخصوصة بعدم التعدي، وهي بنية (فَعُلَ)...

فعُلِمَ بذلك أنَّ (ضَرَبَ) حين قصد به التعجب حُوِّلَ إلى (ضَرُبَ)، ليصير على بنية أفعال الغرائز؛ إذ لا يتعجب من معنى إلا وهو غريزة أو كالغريزة. ثم بعد تحويله إلى (فَعُلَ) تقديرًا تدخل عليه الهمزة كدخولها على (حَسُنَ) وغيره مما هو على (فَعُلَ) في أصله، ويعامل معاملته.

فإن كان قبل التعجب متعديًا إلى اثنين دخلت اللام بعد التحويل على أولهما، ونُصِبَ ثانيهما نحو: (ما أكسى زيدًا للقومِ الثيابَ!)، و(ما أظْنَنِي لعمرٍو صديقًا!).

وهو منصوب عند البصريين بمحذوف دل عليه (أفْعَلَ)، وعند الكوفيين بـ(أفْعَلَ) نفسه"[1]، والناصب المحذوف فعلٌ، والتقدير: يكسوهم الثيابَ، وأَظُنُّهُ صديقًا.

ومن الأحكام المقرَّرة في باب (إنَّ وأخواتها): أنَّهُ لا يجوز توسط الخبر بينها وبين اسمها؛ لضعف عملها بسبب الحرفية، ولأنَّها لا تتصرف في نفسها فلا تتصرّف في معمولها، ولأنَّ التوسط يُذْهِبُ بصورة ما أرادوا من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع؛ ليُفَرِّقوا بين ما يعمل بمقتضى شبه الأفعال، وهو (إنَّ وأخواتها)، وبين ما يعمل بمقتضى الأصل، وهو الفعل الذي هو الأصل في العمل، ومن عادة العرب أنَّهم إذا تركوا شيئًا لا يعودون إليه، وقد قال شاعرهم معن بن أَوْس: [من الطويل]

([1]) شرح الكافية الشافية٢/١٠٩٣- ١٠٩٥.

إذا انصَرَفتْ نفسي عن الشيء لم تَكَدْ ∴ عليه بوجهٍ آخر الدَّهْر تُقْبِلُ[1]

فالتزموا التأخير في الخبر لذلك، إلا إذا كان الخبرُ ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، فلا يلتزمون ذلك الترتيب في معموليها، وهو كونُ الاسم يلي الحرفَ العاملَ، والخبر بعد ذلك؛ لأنَّهم يتوسعون في الظروف والمجرورات ما لا يتوسعون في غيرهما؛ لكثرتهما في الكلام، ولأنَّهما في الحقيقة ليسا بالخبر، بل هما معمولاه[2].

فخبر هذه الأحرف الناسخة يقوى بكونه ظرفًا أو مجرورًا بالحرف، فيتقدم على الاسم على سبيل الجواز عند النحويين، ولا يقوى غيره على مخالفة الترتيب في هذا الباب، نحو قولك: (إنَّ في الصلح خيرًا)، (لعلَّ عندَكَ مالاً)، (كأنَّ أمامَ العدوِّ أسدًا).

ومنه في القرآن الكريم قوله ﷻ: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا﴾[3]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾[4]، وقوله ﷻ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[5].

وقد وَظَّفَ الشيخ شرف الدين ابن عُنَيْن هذا الحكم الخاص بأخبار تلك الأحرف- وهو المنع من التقدم على الاسم إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو

---

(1) البيت في زهر الآداب وثمر الألباب للحصري٣/٨٧٣، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي٢/٩، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي٨/٢٩٢، .

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك١/٥٢٤، والمقاصد الشافية٢/٣١٥.

(3) سورة النبأ – الآية ٣١.

(4) سورة الغاشية – الآيتان ٢٥، ٢٦.

(5) سورة المزمل – الآية ١٢.

مجرورًا بالحرف- للتعبير عن حالته التي لا يستطيع الخروج عنها إلا بمساعدة أحدٍ، ومعاونة أخٍ، وأخذٍ بيدٍ؛ فقال: [من الطويل]

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ إِنَّ وَلَمْ يُجِزْ ∴ لَهُ أَحَدٌ فِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا

عَسَى حَرْفُ جَرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّنِي ∴ إِلَيْكَ فَإِنِّي مِنْ وِصَالِكَ مُعْدَمَا[1]

*****

*

(1) البيتان في ديوان الشاعر ٩٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام٢٦٣، وشرح قطر الندى وبل الصدى١٦٢. ونهاية البيت الثاني في الديوان بلفظ: (... فَأُضْحِي مِنْ زَماني مُسَلَّمَا).

الْقِيمَةُ الْعَاشِرَةُ : الْمَشْغُولُ لا يُشْغَلُ

من القواعد المشهورة في الفقه الإسلامي: (أَنَّ الْمَشْغُولَ لا يُشْغَلُ)؛ وذلكَ أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا اشتغلَ بشيءٍ لمْ يُشْغَلْ بِغَيْرِهِ حتَّى يفرغَ منْ هذَا المشغولِ بِهِ.

وذلكَ مثل: الشيء المرهون، لا يُباعُ، وَلاَ يُوْهَب، وَلاَ يُرْهَنُ حتَّى ينفكَّ الرَّهْنُ، أو يَأْذَنَ الرَّاهنُ. وكذلكَ الشيء الموقوف، لا يباعُ، ولا يوهبُ، ولا يرهنُ؛ لانشغالِهِ بالوقْفِ[1].

والاشتغال في النحو العربي: أنْ يتقدم اسْمٌ واحدٌ، ويتأخر عنه عاملٌ يعمل في ضميره، أو في سببيٍّ للاسم المتقدم مشتملٍ على ضمير يعود عليه، بحيث لو فُرِّغَ الكلام من الضمير ومن الاسم السببيِّ، وسُلِّطَ العاملُ على الاسم المتقدم لعمل فيه النصب لفظًا أو محلاً[2].

مثل قولك: (مُحَمَّدٌ أَكْرَمْتُهُ)، فالاسم المتقدم هو (مُحَمَّد)، والعامل المتأخر عنه هو الفعل (أَكْرَم)، وقد عمل النصب في ضمير عائد على الاسم المتقدم، وهو ضمير الغائب، ولو فُرِّغَ الكلام من ضمير الغائب، وسُلِّطَ الفعل على الاسم المتقدم لنصبه على المفعولية لفظًا، فقلت: (مُحَمَّدًا أَكْرَمْتُ).

ونحو قولك: (هذا أَكْرَمْتُهُ)، فالاسم المتقدم هو (هذا)، والعامل المتأخر عنه هو الفعل (أَكْرَم)، وقد عمل النصب في ضمير عائد على الاسم

---

(1) ينظر: الشروحات الذهبية على منظومة القواعد الفقهية ٤٥.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٤٦٩/١، والتصريح ٤٤١/١، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٧٢/٢.

المتقدم، وهو ضمير الغائب، ولو فُرِّغَ الكلام من ضمير الغائب، وسُلِّطَ الفعل على الاسم المتقدم لنصبه على المفعولية محلاً، فقلت: (هذا أكْرَمْتُ).

ومثل قولك: (مُحَمَّد أكْرَمْتُ صَدِيقَهُ)، فالاسم المتقدم هو (مُحَمَّد)، والعامل المتأخر عنه هو الفعل (أكْرَم)، وقد عمل في سببيٍّ للاسم المتقدم مشتمل على ضمير عائد على الاسم المتقدم، وهو (صَدِيقَهُ)، ولو فُرِّغَ الكلام من الاسم السببي، وسُلِّطَ الفعل على الاسم المتقدم لنصبه على المفعولية لفظًا، فقلت: (مُحَمَّدًا أكْرَمْتُ).

وللاشتغال أربعة أركان، هي:

١- العامل المضمر الَّذي يُفَسِّره العامل المتأخر المذكور في الكلام.

٢- الاسم المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم الذي شأنه أن يعمل فيه العامل النصب أو الرفع إذا سُلِّطَ عليه.

٣- المشغول، وهو العامل المتأخر الَّذي اشتغل عن العمل في الاسم المتقدم بالعمل في الضمير أو الاسم السببيّ.

٤- المشغول به أو الشاغل، وهو الضمير أو الاسم السببي الذي اشتغل العامل بالعمل فيه عن العمل في الاسم المتقدم.

فإذا اشتغل فعلٌ متأخرٌ بنصبه لمحلِّ ضمير اسمٍ متقدمٍ عن نصبه للفظ ذلك الاسم المتقدم، أو لمحله، فالأصل أنَّ ذلك الاسم المتقدم يجوز فيه وجهان:

أحدهما: الرفع على الابتداء، وهو الراجح؛ لسلامته من الحاجة إلى تقدير العامل، والجملة الفعلية بعده في موضع رفعٍ على الخبرية، وجملة الكلام من المبتدأ والخبر جملة اسمية؛ لتصدرها باسمٍ.

والثاني: النصب على المفعولية، بفعلٍ محذوفٍ وجوبًا، يُفَسِّرُهُ الفعل المذكور بعده، ووجب حذفه؛ لأنَّ الفعل المذكور يُفَسِّرُهُ، ولا يجوز الْجَمْعُ بينَ الْمُفَسَّرِ والْمُفَسِّرِ. وهذا الوجه مرجوحٌ؛ لاحتياجه إلى تقدير العامل(١).

ومن شواهده في الذكر الحكيم قوله ﷻ: ﴿ وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ﴾(٢)، وقوله ﷻ: ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾(٣)، وقوله ﷻ: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾(٤)، وقوله ﷻ: ﴿ وَٱلسَّمَآءَ بَنَيْنَٰهَا بِأَيْىدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿٤٧﴾ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَٰهَا فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ ﴾(٥)، وقوله ﷻ: ﴿ وَٱلْجِبَالَ أَرْسَىٰهَا ﴾(٦).

والناصب لهذا الاسم المنصوب- على الرأي المختار- فعلٌ غير الملفوظ به؛ "لأنّ الملفوظ به قد أخذ ما يحتاج إليه في اللفظ فلا يستقيم أن ينصب غيره؛ لأنّه قد اكتفى بالضمير فهو غير طالب لغيره, وأصل

---

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/١٤١، ١٤٢، والتصريح ١/٤٤١، وحاشية الصبان ٢/٧١، ومنحة الجليل للشيخ محمد محيي الدين ١/٤٦٨.

(٢) سورة النحل – من الآية ٥.

(٣) سورة الإسراء – من الآيتين ١٢، ١٣.

(٤) سورة الرحمن – الآية ١٠.

(٥) سورة يس – الآيتان ٤٧، ٤٨.

(٦) سورة النازعات – الآية ٣٢.

العمل الطلب, فلا يعمل في غيره, وإذا لم يعمل في غيره فلا بدّ لذلك الغير من عاملٍ, وليس إلاّ فعلٌ مقدّر، ويفسّره ذلك الظاهر"[١].

وبالوجهين جاء القرآن الكريم في نحو قوله ﷻ: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[٢]، فقد قرئ بالوجهين: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَرَوْحٌ بِرفْعِ (القمر)، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِنصْبِه[٣].

فالعامل المذكور – كما رأينا فيما سبق من أمثلة وشواهد – اشْتَغَلَ بالعمل فيما بعده، فلمْ يُشْغَلْ بِغَيْرِهِ، ولا يجوز أن يُشْغَلَ حتَّى يَفْرُغَ منْ هذَا المعمول المشغولِ بِه؛ لأنَّ المشغول لا يُشْغَل عند جمهرة النحويين، كشأنه عند فقهاء الإسلام.

وقد نظم ابن مالك تلك القيمة المستلهمة قائلاً:

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ ∴ عَنْهُ بنَصْبِ لَفْظِه أوِ الْمَحَلْ

فالسَّابِقَ انْصِبْهُ بفِعْلٍ أُضْمِرَا ∴ حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا[٤]

*****

*

(١) المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية٣/٦٥.

(٢) سورة يس – من الآية ٣٩.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر٢/٣٥٣، وتحبير التيسيرفي القراءات العشر٥٢٣.

(٤) ألفيته في النحو والصرف ٢٧.

الْقِيمَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ : الإِصْلاحُ بَيْنَ الْمُتَنَازِعِيْنَ

كان من هدي النبي ﷺ السعي في الإصلاح بين الناس، وقد باشر الصلح بنفسه، فعَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ أَنَّ أَهْلَ قُبَاءٍ اقْتَتَلُوا حَتَّى تَرَامَوْا بِالْحِجَارَةِ، فَأُخْبِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِذَلِكَ، فَقَالَ : (اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ بَيْنَهُمْ)[1].

ويجب أن يكون القائم بالصلح عالمًا بالوقائع، عارفًا بالواجب الشرعي، قاصدًا للعدل، راجيًا رضا الله ﷻ، فقد قال ﷻ في الإصلاح بين المتنازعين: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[2].

وفي لغتنا الغراء تنازع العاملان في العمل، بل تنازعت العوامل، وما كان من العرب إلا تحقيق الإنصاف ومراعاة العدل بينها، ووصَفَ لنا ذلك أئمة العربية، بل عقدوا له بابًا مستقلاً في النحو، سَمَّوه (باب التنازع في العمل).

والتنازع عند النحويين: تَوَجُّهُ عاملين متقدمين إلى معمولٍ واحدٍ متأخرٍ عنهما للعمل فيه، أو تَوَجُّه عوامل متقدمةٍ إلى معمول واحدٍ طالِبَةً العملَ فيه؛ لتعلقها به من جهة المعنى[3]، مثل قولك: (قَامَ وَقَعَدَ خالدٌ)، فالفعلان (قَامَ، وقَعَدَ) عاملان لازمان متقدمان يَتجاذبانِ معمولاً واحدًا متأخرًا عنهما، وهو (خالدٌ)؛ ليكون فاعلاً لكل واحدٍ منهما.

---

(1) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الصلح، بَاب قَوْلِ الإِمَامِ لأَصْحَابِهِ: اذْهَبُوا بِنَا نُصْلِحُ، ح ٢٦٩٣.

(2) سورة الحجرات – من الآية ٩.

(3) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية للشاطبي٣/١٦٧.

وقولك: (بَغَى واعْتَدَى صَاحِبَاكَ)، فالفعلان (بَغَى، واعْتَدَى) عاملان متقدمان يَتجاذبانِ معمولاً واحدًا متأخرًا عنهما، وهو (صَاحِبَاكَ)؛ ليكون فاعلاً لكل واحدٍ منهما.

وقد يتنازع عاملان أو أكثر معمولاً واحدًا، أو أكثر من معمول وجاءت الشواهد الفصيحة بذلك؛ فـ "مِثَال تنَازع العاملين مَعْمُولا وَاحِدًا قَوْله تَعَالَى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾[١]؛ وَذَلِكَ لأَنَّ (آتوني) فعل وفاعل ومفعول، ويحْتَاج إِلَى مفعول ثَان، و(أفرغ) فعل وفاعل يحْتَاج إِلَى مفعول، وَتَأَخر عَنْهُمَا (قِطْرًا)، وكل مِنْهُمَا طَالب لَهُ.

وَمِثَال تنَازع العاملين أَكثر من مَعْمُول: (ضرب وَأكْرم زيدٌ عمرًا)، وَمِثَال تنَازع أَكثر من عاملين مَعْمُولا وَاحِدًا: (كَمَا صليت وباركت وترحمت على إِبْرَاهِيم)[٢]، فـ(على إِبْرَاهِيم) مَطْلُوب لكل وَاحِد من هَذِه العوامل الثَّلاثَة، وَمِثَال تنَازع أَكثر من عاملين أَكثر من مَعْمُول قَوْله عَلَيْهِ الصَّلاة وَالسَّلام: (تسبحون وتحمدون وتكبرون دُبُرَ كلِّ صَلاة ثَلاثًا وَثَلاثِينَ)[٣]، فـ(دبرَ) مَنْصُوب على الظَّرْفِيَّة، و(ثَلاث وَثَلاثِينَ) مَنْصُوب على أَنَّهُ مفعول مُطلق، وَقد تنازعهما كل من العوامل الثَّلاثَة السَّابِقَة عَلَيْهِمَا"[٤].

---

(١) سورة الكهف – من الآية ٩٦.

(٢) جزء من حديث شريف في المستدرك على الصحيحين، ح رقم٩٩١، والسنن الكبرى للبيهقي، باب وجوب الصلاة على النبي ﷺ، ح رقم٣٩٦٦.

(٣) جزء من حديث شريف في صحيح البخاري، كتاب الأذان، باب الذكر بعد الصلاة، ح رقم٨٤٣.

(٤) شرح قطر الندى وبل الصدى ١٩٨.

ولا خَلافَ فِي جَوَازِ إِعْمَالِ أَيِّ العاملين أَو العوامل شئت؛ فقَدْ أَرْضَى النحويون مَنْ تنازع، وكانوا حكمًا مقسطًا بينهم، فأجازوا إعمالِ أي واحدٍ مِن مستحقي العمل، فيما يطلب العمل فيه؛ لأنَّهُ مسموعٌ من العرب، ولكِنَّهُمُ اخْتَلَفُوا في تحديد الأَوْلَى مِنهما:

فذَهَبَ البَصْرِيُّونَ إلى أنَّ العامل الآخِرَ هو الأَوْلَى بالعمل في ذلك الاسْمِ الظاهرِ؛ لِقُرْبِهِ منه، ولسلامته من العطف قبل تمام المعطوف عليه، ومن الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيٍّ. وأَنْشَدُوا في إعمال الآخِرِ: [من الكامل]

اِفْخَرْ بِآخِرِ مَنْ كَلِفْتَ بِحُبِّهِ ∴ لا خَيْرَ فِي حُبِّ الْحَبِيبِ الأَوَّلِ

أَتَشُكُّ فِي أَنَّ النَّبِيَّ مُحَمَّدًا ∴ سَادَ الْبَرِيَّةَ وَهْوَ آخِرُ مُرْسَلِ[1]

وذَهَبَ الكُوفِيُّونَ إلى أنَّ الأَوَّلَ هو الأَوْلَى بالعمل فيه؛ لِسَبْقِهِ، ولسلامته من الإضمار قبل الذكر، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

وأَنْشَدُوا في إعمال الأَوَّلِ قول أبي تمام: [من الكامل]

نَقِّلْ فُؤَادَكَ حَيْثُ شِئْتَ مِنَ الْهَوَى ∴ مَا الْحُبُّ إلا لِلْحَبِيبِ الأَوَّلِ

كَمْ مَنْزِلٍ فِى الأَرْضِ يَأْلَفُهُ الْفَتَى ∴ وَحَنِينُهُ أَبَدًا لأَوَّلِ مَنْزِلِ[2]

([1]) البيتان في الصناعتين لأبي هلال العسكري٤١٨، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٦٠٤.

([2]) البيتان في ديوان أبي تمام٤/٢٥٣، والخصائص٢/١٧١، وشرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٦٠٤.

فإذا أعملنا الثاني في المعمول الظاهر وَجَبَ علينا أن نرضي الأول بالعمل في ضميرٍ مطابقٍ للمعمول الظاهر في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فنقول: (قَامَ وَقَعَدَ خالدٌ)، ففاعل (قَعَدَ) خالدٌ، وفاعل (قَامَ) ضمير مستتر، تقديره: هو، يُفَسِّرُه خالدٌ.

وفي حال التثنية نقول: (قَامَا وَقَعَدَ الخالدان)، ونقول: (بَغَيَا واعْتَدَى صَاحِبَاكَ)، فـ(صَاحِبَاكَ) فاعلُ (اعْتَدَى)، وفاعلُ (بَغَى) أَلِفُ الاثنين. وفي حال الجمع نقول: (قَامُوا وَقَعَدَ الخالدون).

ولا يَجُوزُ لنا تَرْكُ الإضمارِ؛ لأنَّ تَرْكَهُ يُؤَدِّي إلى حَذْفِ الفاعلِ، والفاعلُ مُلْتَزَمُ الذِّكْرِ، وإنْ لَزِمَ منه محظورٌ، وهو عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة؛ لأنَّ الإضمارَ قبلَ الذِّكْرِ قَدْ جاءَ في غَيْرِ هذا البابِ، نحو: (رُبَّهُ رَجُلاً)، و(نِعْمَ رَجُلاً خالدٌ!).

وإذا أعملنا الأوَّلَ في المعمول الظاهر وَجَبَ علينا أن نرضي الثاني بضمير مطابق للمعمول الظاهر، عائد عليه؛ لتقدم ذكره في النية، فنقول: (قَامَ وَقَعَدَ خالدٌ)، ففاعل (قَامَ) خالدٌ، وفاعل (قَعَدَ) ضمير مستتر، تقديره: هو، يُفَسِّرُه خالدٌ. وفي حال التثنية نقول: (قَامَ وَقَعَدَا الخالدان)، ونقول: (بَغَى واعْتَدَيَا صَاحِبَاكَ)، فـ(صَاحِبَاكَ) فاعلُ (بَغَى)، وفاعلُ (اعْتَدَى) أَلِفُ الاثنين. وفي الجمع نقول: (قَامَ وَقَعَدُوا الخالدون)[1].

ومن الشواهد الشعرية لطلب أكثر من عامل معمولاً واحدًا قول الشاعر: [من البسيط]

---

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف٢/٦٠٣، ٦٠٤، والتصريح١/٤٨٣، ٤٨٤، وشرح الأشموني مع حاشية الصبان٢/١٠١، ١٠٢، ١٠٣، وحاشية الخضري١/١٨٣.

أَرْجُو وأَخْشَى وأَدْعُو اللهَ مُبْتَغِيًا ... عفوًا وعافيةً في الرُّوحِ والْجَسَدِ[1]

وقول الآخر : [من الطويل]

تَمَنَّتْ، وذاكُمْ من سَفَاهَةِ رَأيِها ∴ لأهْجُوَهَا لَمَّا هَجَتْنِي مُحَارِبُ[2]

وقول الآخر: [من الطويل]

سُئِلْتَ فَلَمْ تَبْخَلْ ولم تُعْطِ نائلاً ∴ فسيّان لا ذَم عليك ولا حَمْدُ[3]

فقد تنازع في كل واحد منها ثلاثة عوامل: أُعمل آخرها، وأُلغي أوّلها وثانيها، وعلى هذا استقر الاستعمال[4].

وصاغ ابن مالك تلك القيمة المستدعاة أفضل صياغةٍ، فقال:

إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا في اسْمٍ عَمَلْ ∴ قَبْلُ فللوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

والثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ∴ واخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ∴ تَنَازَعَاهُ وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا

كَـ: يُحْسِنَانِ ويُسِيءُ ابْنَاكَا ∴ وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا[5]

*****

*

---

(1) البيت في شرح التسهيل٢/١٧٦، والتذييل والتكميل٧/٦٥، والمقاصد الشافية٣/١٧٦.

(2) البيت في البديع في علم العربية لابن الأثير ١/١١١، التذييل والتكميل٧/٦٦.

(3) البيت في شرح التسهيل٢/١٧٦، التذييل والتكميل٧/١١٠، وتمهيد القواعد٤/١٨٠٦.

(4) ينظر: شرح التسهيل٢/١٧٦.

(5) ألفيته في النحو والصرف ٢٨.

الْقِيمَةُ الثَّانِيَةَ عَشَرَةَ : الْمُتَضَادَّانِ لا يَجْتَمِعَانِ

لا يجتمع أمران متضادان في مكانٍ واحد، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لا يَجْتَمِعُ الإِيمَانُ وَالْكُفْرُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ، وَلا يَجْتَمِعُ الصِّدْقُ وَالْكَذِبُ جَمِيعًا، وَلا تَجْتَمِعِ الْخِيَانَةُ وَالأَمَانَةُ جَمِيعًا"[١].

وفي النحو العربي نجد ذلك واضحًا؛ فالتنوين والألف واللام لا يجتمعان، بل يتعاقبان، فإذا قلت: (اشتريت كتابًا)، امتنع دخول الألف واللام حتى يذهب التنوين، وإذا قلت: (اشتريتُ الكتابَ)، امتنع دخول التنوين، حتى تذهب الألف واللام.

وقرر النحويون في مستهل (باب الإضافة) أنّ الاسمَ المراد إضافته لا يضاف إلا إذا حُذِفَ ما فيه تنوينٍ؛ لأنَّ التنوينَ دليلٌ على تمام الاسم، وانفصاله عما بعده، والإضافة دليلٌ على اتصال الاسم بما بعده، واحتياجه إليه.

وقَرَّرُوا في مُخْتَتَمِ (باب الإضافةِ) أَنَّهُ لا يُفْصَل بين المتضايفين إلا في الشعر، من أجل الحفاظ على الوزن والقافية؛ وذلك لأنَّ المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، فالمضاف إليه مُنَزَّلٌ من المضافِ منزلةَ التنوين من الاسم؛ فكما لا يُفْصَل بين أجزاءِ الاسمِ الواحد لا يُفْصَل بين الاسم وبين ما هو بمنزلة الجزء منه[٢].

---

(١) مسند الإمام أحمد٨/٣٥٩، ح(٨٥٧٧).

(٢) ينظر: التصريح١/ ٦٧٣، ٧٣٢، وحاشية الصبان٢/٢٧٥، وحاشية الخضري٢/٢.

فالتنوين والإضافة يتعاقبان على الاسم، ولا يجتمعان في اسم واحد؛ لأنَّ التنوين للتنكير، والإضافة للتعريف، وهو يؤذن بالانفصال، وهي تؤذن بالاتصال، وهو أمارة على التمام، وهي أمارة على النقصان.

فالحاصل أنَّهُ لا يجتمع التمام والنقصان، بل لا يجتمع الاتصال والانفصال؛ لذلك كان لا بد من حذف تنوين الاسم عند إضافته إلى ما بعده.

فإذا قلت: (اشتريت كتابًا)، امتنعت إضافة الكتاب إلى كلمة بعده، حتى يذهب التنوين، وإذا قلت: (اشتريتُ كتابَ النَّحْوِ)، امتنع دخول التنوين، حتى تذهب الإضافة.

ومثل التنوين في عدم مجامعته للإضافة نون التثنية وجمع المذكر السالم وما أُلحق بهما؛ فهذه الأسماء: (الطَّالِبَانِ)، و(المقيمون، والمؤتون) إذا أضفتها إلى اسم آخر أسقطت نونها للإضافة؛ فقلت: (حضر الطَّالِبَا عِلْمِ الخليل)، و(هؤلاء المقيمو الصلاةِ والمؤتو الزكاةِ)، كما قال عنترة من قبل: [من الكامل]

ولَقَدْ خَشِيتُ بأنْ أمُوتَ ولَمْ تَدُرْ ∴ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ على ابْنَيْ ضَمْضَمِ

الشَّاتِمَيْ عِرْضِي وَلَمْ أشتُمْهُمَا ∴ والنَّاذِرَيْنِ إذَا لَمَ الْقَهُمَا دَمِي[1]

فحذف النون من (ابنَيْنِ، والشَّاتِمَيْنِ) حين أضاف، وتركها في (النَّاذِرَيْنِ) حين لم يُضِف.

([1]) البيتان في شرح ديوان عنترة للخطيب التبريزي١٨٦، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد٤٤٤، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية٣/١١٥٩.

وقد أشار ابن مالك إلى تلك القيمة المستلهمة بقوله:

نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا ∴ مِمَّا تُضِيفُ احْذِفْ كَطُورِ سِينَا[١]

ومن ابتكار المعاني للوقوف على المرامي، والحرص على انبعاث السرور من أنفس المتلقين: أنَّ أحد النحويين اقتبس هذه المسألة، واستخدمها في وصف حالِهِ مع محبوبه الذي يجفوه كلَّ الجفاء؛ فلا وجودَ لمحبوبه في مكان وجوده، كالتنوين والإضافة اللذَينِ لا يجتمعان في المضاف، بل يتعاقبان، فقال: [من الطويل]

كَأَنِّيَ تَنْوِينٌ وَأَنْتَ إِضَافَةٌ ∴ فَأَيْنَ تَرَانِي لا تَحُلُّ مَكَانِيَا[٢]

وفي (باب النداء) يُقَيَّد المنادى المضاف بكون إضافته لغير ضمير المخاطب؛ لأنَّ المضاف إليه لا ينادى أصلاً، فلا يقال: (يا صَبِيَّك)؛ لاستلزامه اجتماع النقيضين: خطاب الصَّبِيّ الذي يقتضيه النداء، وعدم خطابه الذي تقتضيه إضافته إلى ضمير الخطاب؛ لوجوب تغاير المتضايفين، وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة[٣].

*****

*

(١) ألفيته في النحو والصرف ٣٦.

(٢) البيت في حاشية الشيخ عبد الله العشماوي على متن الآجرومية ٥، وحاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد على متن الآجرومية ١٤.

(٣) ينظر: حاشية الصبان٣/١٣٩، وحاشية الخضري٢/٧٣.

الْقِيمَةُ الثَّالِثَةَ عَشَرَةَ : تَرْكُ الْكَلامِ بِمَا لَيْسَ يَقِينًا

كلُّ إنسانٍ مسؤولٌ عن سمعه وبصره وفؤاده أمام الله ﷻ، وما دام مسؤولاً عن أعضائه، ومحاسبًا عليها، فليحذر أن يقول: سمعتُ ولم يسمع، وليحذر أن يقول: رأيتُ ولم ير، وليحذر أن يتعرض للشهادة بغير ما يعلم ويتيقن؛ لأنَّ المبني على مقدمات فاسدة تكون نتائجه فاسدة، والمبني على مقدمات صحيحة تكون نتائجه صحيحة[1]. قال الله ﷻ: ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴾[2].

ونجد في نحونا العربي أنَّهُ إذا كان فاعلُ الفعل مجهولاً للمتكلم، ولا يستطيع تعيينَه للمخاطب، فإنَّ المتكلم يتأنَّى، ولا يتجنَّى، ويطرحه من الجملة، ولا يذكره، حتى لا يقع في محظور، أو يأتي بحوب.

ويترتب على الإعراض عن ذكر الفاعل أمور، هي:

– بناءُ الفعل للمجهول، بتغيير هيئته بضوابط موضوعة إيذانًا بعملية الحذف التي حدثت، ودفعًا للّبس بين الفاعل والمفعول به.

– نيابةُ المفعول به عن الفاعل عند وجوده، ونيابةُ غيره عند عدم وجوده مع إعطائه إعراب الفاعل؛ لأنَّ الفعل قد اشتغل به، فيصير النائبُ عمدةً بعد أن كان فضلةً، ومرفوعًا بعد أن كان منصوبًا، و" هذا جارٍ فى

---

(1) ينظر: تفسير الإمام الشعراوي ١٤/٨٥٤٣ .

(2) سورة الإسراء – الآية ٣٦ .

العربيّة أن يعطى النّائب حكم المنوب عنه، كـ: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، وإعرابه بإعرابه "[١].

- وجوبُ تأخير النائب عن الفعل.

ومن أمثلة ذلك قولك: (سُرِقَ الْمَتَاعُ) حين لا تعرفُ ذاتَ السارق، وقول المحدّث: (رُوِيَ عَن رَسُول الله ﷺ...) إذا لم يعلم الراوي عنه، وقول اللغويّ: (سُمِعَ من العرب ...) إذا لم يعرف السامع منهم.

ولو ذكرت الفاعل بوصفٍ عام مفهومٍ من الفعلِ لم يكن فيه فائدة زائدة على العبارة المنزوع منها الفاعل، فليس في قولك: (سَرَقَ اللِّصُّ الْمَتَاعَ)، أو قولك: (سَرَقَ السَّارِقُ الْمَتَاعَ)، أو قول المحدّث: (رَوَى الرَّاوي ...)، أو قول اللغويّ: (سَمِعَ السامعُ ...) فائدةٌ زائدةٌ في الإفهام على قولك: (سُرِقَ الْمَتَاعُ)، أو قول المحدّث : (رُوِيَ ...)، أو قول اللغويّ : (سُمِعَ ...)[٢].

*****

*

(١) البديع في علم العربية لابن الأثير ١/١١٤.

(٢) ينظر: التصريح ١/٤٢١، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين ٢/ ١٢١.

الْقِيمَةُ الرَّابِعَةَ عَشَرَةَ : صِيَانَةُ اللِّسَانِ

من خلق المسلم: الحِرْصُ على طهارةِ اللسانِ، وتعويده ذِكرَ اللهِ ﷻ والكلم الطيب، واجتنابُ الفُحْش في القولِ؛ لأنّ اللهَ ﷻ يكرهُ الفاحشَ البذيءَ الذي يتكلَّمُ بالفحش ورديءِ الكلام.

واللسانُ مثلُ السَّبُعِ المفترسِ، إن لم تُوثِقْهُ وتَحْبِسْهُ هَجَمَ عليك، ولَحِقَكَ شرّه. ولله در القائل: [من الكامل]

احْفَظْ لِسَانَكَ أيُّها الإنْسَانُ ∴ لا يَلْدَغَنَّكَ إنَّهُ ثُعْبَانُ

كَمْ فِي الْمَقَابِرِ مِنْ قَتِيلِ لِسَانِهِ ∴ كَانَتْ تَهَابُ لِقَاءَهُ الأقْرَانُ[1]

ونلفي في النحو العربي أسبابًا غير قليلة تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل، وعدم جريان ذكره على لسانه، منها[2]:

١- رغبةُ المتكلمِ في إظهارِ تعظيمه للفاعلِ بصونِهِ عن أن يقترنَ بالمفعولِ به في الذِّكْرِ، كقولك: (خُلِقَ الخنزيرُ)، وقولك: (صُفِعَ الوَقَّادُ) وقد صفعه الأميرُ. ومن ذلك قوله ﷻ: ﴿ قُتِلَ ٱلۡخَرَّٰصُونَ ﴾[3]، والأصل: قَتَلَ اللهُ الخرَّاصِين، والمعنى: لُعِنَ الكذَّابُون الَّذِينَ قَالُوا عن مُحَمَّد ﷺ: هو مجنونٌ، شاعرٌ، كذّابٌ، ساحرٌ.

---

(١) البيتان في مجمع الأمثال للميداني٢/٣٠٣، وغرر الخصائص الواضحة وعرر النقائض الفاضحة للوطواط ٢٣٣.

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش٤/٣٠٦، وشرح شذور الذهب للجوجري١/٣٣٤.

(٣) سورة الذاريات – الآية ١٠.

٢- رغبةُ المتكلمِ في إظهارِ تحقيرِ الفاعلِ بصونِ لسانِهِ عن أن يجريَ بذكره، كقولك: (أُخْرِجَ النَّبِيُّ ﷺ من مكة)، وقولك: (طُعِنَ عُمَرُ ﷺ)، وقولك: (شُتِمَ شيخُ الإسلامِ)، ولا تذكر المُخْرِجين، ولا الطاعن، ولا الشاتم؛ لحقارتهم.

وهناك أسباب تدعو المتكلم إلى حذف المفعول به، منها[١]:

١- احتقار المفعول به، كما في قوله ﷻ: ﴿كَتَبَ ٱللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾[٢]، فالفعل (أغْلِب) فعلٌ متعدٍّ ينصب مفعولاً به، والمفعول- كما ترى- محذوفٌ؛ لاحتقاره، والتقدير: لأغلبنَّ أنا ورسلي الكفارَ.

٢- استقباحُ التصريحِ بالمفعول به، كقول أُمِّنَا عائشة- رضي الله عنها-: (ما رَأَى مِنِّي وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ)[٣]، فالفعل (رَأَى) البَصَري فعلٌ متعدٍّ ينصب مفعولاً به، والمفعول به- كما ترى- محذوفٌ؛ لاستقباحِه، وصيانة اللسان عن ذكره، والتقدير: ما رَأَى مِنِّي عَوْرَةً، وَلاَ رَأَيْتُ مِنْهُ عَوْرَةً.

*****

*

(١) ينظر : شرح التسهيل٢/١٦٣، والتصريح١/٤٧٢.

(٢) سورة المجادلة – من الآية ٢١.

(٣) في التَّحبير لإيضَاح مَعَاني التَّيسير للصنعاني٧/٥٧.

الْقِيمَةُ الْخَامِسَةَ عَشَرَةَ : حِفْظُ النَّفْسِ

الكليات الخمس التي أُمِرْنَا بحفظها هي: النفس، والعقل، والنسل، والمال، والدين.

فلأجل الحفاظ على الدين شَرَعَ الإسْلامُ الْجِهَادَ للدفاع عن عقيدة التوحيد، ونهى عن الردة، وعاقب عليها، ونهى عن الابتداع في الدين. ولأجل الحفاظ على النفس شَرَعَ الزواج، وأوجب تناول ما يقيمها من الطعام والشراب، ودفع الضرر عنها، ففرض القصاص والدية، وحرم كل ما يلقي بها إلى التهلكة. ولأجل الحفاظ على العقل حَرَّمَ كل مسكر، وعاقب كلَّ من يتناوله. ولأجل الحفاظ على النسل أوجب حفظ العرض بتحريمه للزنا، والمعاقبة عليه، وفرض حد القذف. ولأجل الحفاظ على المال حَرَّمَ السرقة، والغش، والخيانة، وأكل أموال الناس بالباطل، وعاقب على ذلك[1].

وفي النحو العربي أُبيح للمتكلم حذف الفاعل من الجملة؛ للحفاظ على النفس البشرية من الضرر الذي قد يلحقها؛ فإذا ما خاف المتكلمُ على نفسه من الفاعل الذي يعلمه، فإنَّهُ يُعْرِض عن ذكره؛ لئلا يناله منه مكروهٌ، فيقول: (سُرِقَ الحصانُ)، إذا عَرَفَ السَّارِقَ ولم يذكره خوفًا منه؛ لأنَّهُ مجرمٌ وقد يناله منه أذًى، ويقول: (قُتِلَ سعيدٌ)، وهو يعرف قاتله، ولكن لم يُسمِّه؛ خوفًا من إلحاقه الأذى به لو صَرَّحَ باسمه.

وإذا خاف المتكلمُ على الفاعل من لحوق الأذى به، فإنَّهُ يُعْرِضُ عن ذكرِهِ – أيضًا– لئلا يَمَسَّهُ أحدٌ بمكروهٍ قد يفضي إلى هلاكه، فيقول: (ضُرِبَ سعيدٌ)، إذا عَرَفَ الضَّارِبَ غير أنَّهُ خَافَ عليه من أهْل المضروب، فلم

(1) ينظر: المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، د/ يوسف حامد العالم ٨٠، ٨١.

يذكره، ويقول: (شُتِمَ خالدٌ)، وهو يعرف شاتمه، ولكن لم يُسمِّه؛ خوفًا عليه من أذى أهل خالدٍ[١].

*****

*

(١) ينظر: البديع في علم العربية١/١١٥، وشرح الأشموني٢/٦١، وحاشية الخضري١/١٦٧، وعدة السالك للشيخ محمد محيي الدين٢/١٢١.

الْقِيمَةُ السَّادِسَةَ عَشْرَةَ : الْمُعَارَضَةُ الْقَوِيَّةُ بِنَاءً

في الإسلام عورض الخلفاء، وكانت المعارضة بنَّاءة، فاستجابوا لها؛ لأنَّها لا تهدف إلا إلى الحق، وصيانة ما جاء به الشرع، ومن أمثلة ذلك ما روي أن عمر بن الخطاب ﷺ قال: " لا تغالوا في صدقات النساء، فلا يبلغني أحدٌ ساق أكثر مما ساقه رسول الله ﷺ إلا جعلت الفضل في بيت المال، فاعترضته امرأة وقالت: كتابُ الله أحقُّ أن يتبع، أيعطينا الله ويمنعنا ابن الخطاب؟ فقال: أين؟ فقالت: قال الله تعالى: ﴿ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْـًٔا ﴾[1]، فقال: كل الناس أفقه من عمر، فرجع عن ذلك[2]، ثم صعد المنبر فقال: كنتُ نهيتُكم أن تغالوا في صداق النساء، فليفعل رجل في ماله ما أحب، فرجع عمر عن اجتهاده إلى ما قامت عليه الحجة[3].

وفي العربية يُشبه الاسمُ الحرفَ في الوضع، أو في المعنى، أو في الافتقار؛ فينحط عن أصله، وهو الإعراب، ويصير مبنيًّا لهذا الشبه، ويفقد اسمه، وهو المتمكن، ويُسَمَّى غير متمكن؛ لعدم تمكنه في باب الاسمية.

لكن إذا كانت هناك معارضةٌ قويةٌ لهذا الاسم الذي أصابه التدني، وهوى إلى مرتبة الحروف، وتشبه بها- ردته إلى صوابه، وأعادت إليه إعرابه، ومنحته تمكنه، وتتمثل هذه المعارضة فيما يأتي:

---

(1) سورة النساء – من الآية ٢٠.

(2) ينظر: الشافي في شرح مسند الإمام الشافعي لمجد الدين ابن الأثير ٤/٤٣٨.

(3) ينظر: فتح القدير للشوكاني ٢/٥.

(١) **النظر إلى أصله حين الوضع**، وتذكيره به في بعض التصاريف؛ فإذا كان الأصلُ في وضع الحروف أن تكون على حرفٍ أو حرفين، وما وُضِعَ على أكثر من ذلك فعلى خلاف الأصل، فإنَّ الأصل في وضع الاسم أن يكون على ثلاثة أحرف فصاعدًا، وما وُضِعَ على أقلَّ منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء[١].

وهناك أسماء ثلاثية في الوضع، وأصاب الحذفُ الاعتباطيُّ لامَها في الاستعمال فصارت على حرفين؛ فأشبهت الحرف في الصورة، ومع ذلك أُعْرِبت، نحو: (أَب، أَخ، يَد، دَم) مع أنَّها على حرفين؛ لأنَّ هذا الشَّبَهَ بالحرفِ ضعيفٌ عارضٌ بعد حذف لامها؛ إذ هي قبل الحذف على ثلاثة أحرفٍ، فإنَّ أصلها: (أَبَوٌ، أَخَوٌ، يَدَيٌ، دَمَيٌ)، بدليل قولهم في التثنية: (أَبَوَانِ، أَخَوَانِ، يَدَيَان، دَمَيَان)، فردُّوا اللام المحذوفة في التثنية؛ لأنَّ التثنية من الأشياء التي ترد الأسماء إلى أصولها[٢].

فهذا الأصل الثابت لتلك الأسماء عارض معارضة قويةً أن تعامل معاملة الحروف، وإن أشبهتها في صورتها التي وُضِعَت عليها، وصانها من الوقوع في الهوان والتدني، وأن توسم بعدم التمكن؛ فبقيت على شرفها ورفعتها، وتمكنت في بابها.

(٢) **الإضافة إلى المفرد**: من الأسماء التي أشبهت الحرف في المعنى فبُنيت أسماء الشرط وأسماء الاستفهام، فأسماء الشرط أشبهت في المعنى (إن) الشرطية الموضوعة لتعليق حصول مضمون الجواب على حصول

---

(١) ينظر: همع الهوامع ١/٦٨، وشرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ١٦٥.

(٢) ينظر: التصريح ١/٤٢، وشرح الأشموني على الألفية ١/٥١.

مضمون الشرط، نحو: (إنْ تُذَاكِرْ تَنْجَحْ)، وأسماء الاستفهام أشبهت في المعنى همزة الاستفهام، الموضوعة للسؤال عن معنًى محدود.

لكنَّ (أيّ) الشرطية جاءت معربة في نحو قوله ﷻ: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّ﴾[1]، فهي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، و(ما) زائدة إعرابًا مؤكدة معنى، و(أَيّ) الاستفهامية جاءت معربةً في نحو قوله ﷻ: ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾[2]؟ فهي مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وإنَّما أُعربت (أيٌّ) في الاستعمالين، ولم تعامل معاملة الحروف فتبنى مثل سائر أخواتها؛ لضعف الشَّبَه بالحرف فيهما وهَوَانه بسبب وجودِ معارضٍ قويٍّ له، وهو ملازمة (أيّ) للإضافة إلى المفرد التي هي من خصائص الأسماء[3].

فهذا النوع من الملازمة– لقوته– صان جانب (أيّ)، ومنعها من الانزلاق إلى مرتبة الحروف، وضعف الهُوِيَّةِ بالبناء، وفقدان سُمُوّ الأسماء وتمكنها.

(٣) **التثنية**: الاسم الذي تَضَمَّنَ معنًى لم يُوضَعْ له حرفٌ هو اسم الإشارة، فإنَّهُ متضمِّنٌ لمعنًى هو الإشارة، وهذا المعنى لم تضع العربُ له حرفًا يدلُّ عليه، ولَكِنَّهُ مِنْ المعاني التي مِنْ حَقِّها أن تؤدَّي بالحروف؛ لأنَّهُ مثل: (الْخِطَاب) الذي وضعت له العربُ الكاف المسماة بـ(كاف) الخطاب،

---

(١) سورة القصص – من الآية: ٢٨.

(٢) سورة الأنعام – من الآية: ٨١.

(٣) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري ١/٢٧٧.

فقالت: (ذلك الكتاب)، ومثل: (التنبيه) الذي وضعت له العربُ (هَا) المسماة بـ(هَا) التنبيه، فقالت: (يا أيُّها الرجلُ)، ومثل: (النفي) الذي وضعت له العربُ (مَا) المسماة بـ(مَا) النافية، ومثل: (النهي) الذي وضعت له العربُ (لا) المسماة بـ(لا) الناهية.

فـ(هُنَا) في قولك: (هُنَا الْقَاهِرةُ، وهُنَا يُسْتَجَابُ الدُّعَاءُ) اسم إشارة إلى المكان، مبنيّ على السكون؛ لتضمنه لمعنى الحرف الذي كان يستحق الوضع للدلالة على الإشارة، لكنَّ العربَ لم تَضَعْهُ.

وإنَّمَا أُعْرِب (هَذَانِ، وهَاتَانِ) مع تضمنهما لمعنى الإشارة، ولم يبنيا؛ لضعف الشبه بالحرف فيهما بوجودِ معارضٍ قويٍّ له، وهو المجيء على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء[١].

وإذا افتقر الاسْمُ افتقارًا متأصِّلاً إلى جُمْلةٍ أو ما قام مقامها، مثل: (إذْ، وإذَا، وَحَيْثُ، والموصولاتُ الاسمية) أشبه الحرفَ الذي يفتقر في إفادةِ معناه إلى الجملة افتقارًا، فلا يفهم معناه إلا بجملةٍ يقع فيها؛ لأنَّهُ وُضِعَ لتأدية معاني الأفعال، أو شبه الأفعال إلى الأسماء.

فعوملت تلك الأسماء المذكورة معاملته، وبنيت، ألا ترى أنك تقول: (أزورُكَ إذَا)، فلا يتمُّ معنى (إذَا) حتى تقول: (جاء أَخُوكَ)، وتقول: (قَعَدْتُ حَيْثُ)، فلا يتمُّ معنى (حَيْثُ) حتى تقول: (قَعَدَ أَخُوكَ)، وتقول: (حَضَرَ الذي)، فلا يتمُّ معنى (الذي) حتى تقول: (نَجَحَ في الامتحان)؟

---

(١) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ١/٥٥. وقيل: هما مبنيانِ جيء بهما على صورةِ المثنى، وليسا بمثنيين حقيقةً، وهو الأصحُّ؛ لأنَّ من شرط التثنية قَبُولَ التنكير، وأسماء الإشارة ملازمةٌ للتعريف، وقد وُضِعَا في حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع، ووُضِعَا في حالتي الجر والنصب على صورة المثني المجرور والمنصوب. ينظر: التصريح ١/٤٤.

فتفتقر (إذَا، وحيث، والذي) افتقارًا متأصلاً إلى جملةٍ بعدها، توضح معناها، كما أنَّ الحرف مفتقر إليها.

وإنما أُعْرِبَ (اللَّذَانِ، واللَّتَانِ) مع أنَّهما مفتقران بالأصالة إلى جملةٍ موضحة؛ لضَعْفِ الشبه بالحرف فيهما بسبب وجود معارضٍ قويٍّ له، وهو المجيء على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء[1].

وإنما أُعْرِبَت (أَيُّ الموصولة) في نحو: (اضْرِبْ أَيَّهُمْ أَسَاءَ)؛ لضعف الشَّبَهِ بالحرف فيها بوجود معارضٍ قويٍّ له، وهو لزوم الإضافة إلى مفردٍ، وهي من خصائص الأسماء[2].

*****

*

(1) ينظر: شرح الأشموني على الألفية١/٥٥. وقيل: هما مبنيانِ جيء بهما على صورةِ المثنى، وليسا بمثنيين حقيقةً، وهو الأصح؛ لأنَّ من شرط التثنية قبول التنكير، والأسماء الموصولة ملازمة للتعريف، وقد وُضِعَا في حالة الرفع على صورة المثنى المرفوع، ووُضِعَا في حالتي الجر والنصب على صورة المثني المجرور والمنصوب. ينظر: التصريح١/٤٤.

(2) ينظر: شرح الأشموني على الألفية١/٥٥.

الْقِيمَةُ السَّابِعَةَ عَشَرَةَ : الْمَنْعُ مِنَ الْقِيَاسِ لِمَانِعٍ شَرْعِيٍّ

قال أبو البركات الأنباري في حَدّ القياس: "حمْل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفْع الفاعل ونصْب المفعول في كلّ مكانٍ، وإن لم يكن كلُّ ذلك منقولاً عنهم؛ وإنَّما لمَّا كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كلّ مقيسٍ في صناعة الإعراب"(١).

لكن جاء في بعض أبواب العربية أقوالٌ وأسماءٌ، ليس هناك مانعٌ يمنع حمْلَها على غيرها، ومعاملتَها معاملتَهُ من حيث صناعة الإعراب، لكنَّ علماءنا الأجلاء منعوا القياسَ فيها؛ لأمرٍ بعيدٍ عن طبيعة الصناعة، وخارجٍ عن معقولية المعنى، وقد تَمَثَّل في مانعٍ شرعيٍّ، من نهيٍ، أو تعظيمٍ...

وهذا الوجه (المنع من القياس لمانع شرعي) من مواطن الجلال في العربية. وهاك هذه المسائل التي وقفتُ عليها منه:

(١) المنع من إضافة (لَبَّيْ) إلى الاسم الظاهر:

من الأسماء الجامدة الملازمة للإضافة إلى الضمير (لَبَّيْكَ)، وهو مصدر مثنًّى من حيث اللفظ، ومعناه التكرار، وقد جعلوا التثنية علمًا على ذلك المعنى؛ لأنَّها أول تضعيف العدد وتكثيره(٢).

وهو منصوب على المفعولية المطلقة، وعامله فعلٌ مقدرٌ من غير لفظه، والمعنى: أَجَبْتُكَ على ما أمرتَ إجابةً بعد إجابةٍ، قال سيبويه: " كأنّه

---

(١) الإغراب في جدل الإعراب ٤٥، ٤٦.

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح١/٦٩٤.

قال: كلَّما أَجَبْتُكَ فى أمرٍ فأنا في الأمر الآخَر مجيبٌ، وكأَنّ هذه التثنيةَ أشدُّ توكيدًا"[1].

تقول حاجًّا أو معتمرًا: (لَبَّيْكَ اللهمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لا شريكَ لك لَبَّيْكَ)، وتقول: (لَبَّيْكِ، ولَبَّيْكُمَا، ولَبَّيْكُمْ).

وقَرَّرَ ابن مالك أنَّ (لَبَّيْ) لا تُضَافُ إلى الاسم الظاهر إلا شذوذًا، فقال:

وَشَذَّ إِيلاءُ يَدَيْ لِلَبَّيْ[2]

وذلك في قول الشاعر: [من المتقارب]

دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي مِسْوَرًا . فَلَبَّى فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ[3]

فحكم على إضافة (لَبَّيْ) إلى (يَدَيْ) بأنَّها شاذَّةٌ، والشاذُّ هو عنده ما اختص بالشعر، أو جاء في كلامٍ نادِرٍ لم يكثُر ولم يشتهر في الاستعمال؛ فيقتضي أنَّهُ لا يقاس عليه، وهذا ليس كذلك؛ فقد جاء الحديثُ الشريفُ دالاً على أنَّه كان مستَعْملاً عند العرب معهودًا في كلامهم، ونهى عنه

---

(1) الكتاب ١/ ٣٥٠.

(2) الألفية ٣٧.

(3) المعنى: أنَّ مِسْوَرًا مِعْوَانٌ حسن الصداقة والمودة، إذا دعاه صديق للمعونة على نائبةٍ نابتة لبَّاه وأظهر سرورًا بمعونته، ولم يتثبّط عنه. وقوله: (فَلَبَّى)، أي: لبَّاني لمَّا دعوته، فحذف المفعول. وقوله: (فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر)، أي: إذا دعاني أجبتُه كما أجابني حين دعوته. وعبر عن مِسْوَرِ بـ(يَدَيْ مِسْوَر)، أي: أنا أطيعه وأتصرف تحت مراده، وأكون كالشيء الذي يصرفه بيديه. وخص يديه بالذكر؛ لأنَّهما اللتان أعطتاه المال. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٢٥١. وقال الصبان: "وخصّ اليدين؛ لأنَّ العطاء بهما، ففيه إشعار بأنَّ مسورًا أجاب بالفعل كما أجاب بالقول، وقيل: ذِكْر اليدين مُقْحَم، والفاء الأولى تعقيبية، والثانية سببية". حاشية الصبان ٢/ ٣٧٩.

رسول الله ﷺ، ولو لم يشتهر عندهم جاريًا على ألسنتهم لم يَنْهَهُم عنه، وهذه عادَتُه ﷺ فيما اعتادُوه من الأقوالِ والأفعالِ المخالفةِ للشَّرْعِ[١].

رُوِيَ عن النبي ﷺ أنَّهُ قال: (إذا دعا أحدُكم أخاه، فقال له: لَبَّيْكَ. فلا يَقُولَنَّ: لَبَّيْ يَدَيْكَ. وليقل: أَجَابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ) [٢].

فهذا الحديث يُشْعِرُ بأنَّ عادَةَ العَرَبِ إذا دَعَتْ، فأُجِيبَتْ بـ(لَبَّيْكَ) أن تَقُولَ: (لَبَّيْ يَدَيْكَ)، فَنَهَى ﷺ عن هذا القولِ، وعَوَّض منه كلامًا حَسَنًا.

ومعنى البيت الشعريّ المذكور يُشْعِر بتلك العادة؛ فليست إضافة (لَبَّيْ) إلى الظاهر من الشاذِّ النادرِ المختص بالشعر؛ بل هي من الكثير المستعملِ في كلامهم، لكنَّها مختصّةٌ باليدين، فكان من حَقِّه أن يجعله قياسًا في موضعه، ولا يمنعَ منه.

والجواب عن هذا الإشكال من وجهين، والثاني هو الأقوى:

١- إن سَلَّمْنا أنَّ ذلك اعتِيدَ في الاستعمال، فلا يلزم من ذلك خروجهُ عن نصاب الشاذّ ودُخولُه في القياس؛ لأنَّ الشاذَّ عند النحويين على ثلاثة أقسام: شاذٌّ في الاستعمال دون القياس، وشاذٌّ في القياس دون الاستعمال، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعًا، فيكون هذا من الشاذِّ في القياسِ دون الاستعمال، كأنَّهُ لم يكثر كثرةً توجب القياس عليه.

٢- إن سُلِّمَ أنَّهُ بَلَغَ مَبْلَغَ القياسِ عليه في كلام العرب، فالجواب: أنَّ ابن مالك لم يعتبره حيث كان النبيُّ ﷺ قد نهى في الحديث عن استعماله، فصار القياس على ما سُمِع ممنوعًا شرعًا؛ ألا تراه قال: (لا يَقُولَنّ: لَبَّيْ

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٤/٦٢، ٦٣.

(٢) الحديث في المراسيل لأبي داود، (مَا جَاءَ مَا يَقُولُ إِذَا قِيلَ لَهُ: لَبَّيْكَ)، ص٣٣٢.

يَدَيْكَ)، فهذا معنى المنعِ من القياسِ على ما قيل منه، وهذا من غرائب أحكام العربيَّةِ أن يُمنَعَ من القياس لمانعٍ شرعيّ[1].

قال الإمام الشاطبي: "وهذا الموضع مما مَنَعَ الشرعُ من استعماله، وذلك يستلزم مَنْعَ القياس عليه، فمنَعَهُ الناظمُ، وسمَّى ما سُمِع منه مخالفًا للمشروع شاذًّا؛ لمساواته للشاذِّ العربيّ الذي لا يقاس عليه"[2].

(٢) المنع من تثنية أسماء اللّه تعالى وجمعها وتصغيرها:

ومما يقتضيه قياس العربية في الأسماء المعربة: أن تُثَنَّى؛ فيقال في سَعْدٍ: (السَّعْدَانِ)، وأن تُجْمع؛ فيقال: (السَّعْدُونَ)، وأن تُصَغَّر؛ فيقال: (سُعَيْدٌ).

لكن هذا القياس ممنوعٌ مع أسماء الله تعالى؛ فلا يجوز لأحد تثنيتها، ولا يجوز جمعها، ولا تصغيرها، وإن كان قياس العربية يقتضي تثنيةَ الأسماء المعربة على الجُمْلة، وجَمْعَها، وتَصْغِيرَها[3].

(٣) المنع من تصغير أسماء الأنبياء والملائكة والكتب السماوية:

إذا كان قياس العربية في التصغير يقتضي: أن تُحَوَّل الأسماء المعربة الثلاثية إلى صيغة (فُعَيل)، والرباعية إلى صيغة (فُعَيْعِل)، والخماسية إلى صيغة (فُعَيْعِيل) فإنَّ هذا القياس ممنوعٌ مع الأسماء التي سُمِّيَ بها نَبيُّنا محمد ﷺ؛ فإنَّهُ أعظمُ الخَلْقِ عند الله تعالى، فلا يجوزُ تصغيرُ اسْمِهِ، وإن

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٤/٦٣، ٦٤، ٦٥.

(٢) المصدر السابق ٤/٦٥.

(٣) ينظر: المصدر السابق ٤/٦٥.

كان لفظًا؛ لِعِظَمِ المدلولِ- عليه الصلاة والسلام- والألفاظ تشرُفُ بِشَرَفِ مدلولها شَرْعًا[١].

وكذلك أسماءُ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام، وغير ذلك مما هو مُعَظَّمٌ شرعًا، كأسماء الملائكة، وكتب الله تعالى، فقد تَخَلَّفَ القياسُ الصرفيُّ في باب التصغير عن الوصول إلى تلك الأسماء الشريفة، التي عَلَتْ منزلتُها، وارتفعت مكانتُها عن سائر الأسماء، فليس له من سبيلٍ إليها؛ لأَنَّ في التَّصْغِير تقليلاً وتحقيرًا، وهذا لا يَكون في تلك الأَسْمَاءِ الشريفة التي عَظَّمَتْها الشريعة الغراء؛ ولذلك لما أراد سيبويه- رحمه الله- تصغير (النَّبِيء) قَصَدَ عند ذلك ما يَقْبَلُ التَّصْغِيرَ، فقال: (كان مُسَيْلِمَةُ نُبَيِّئَ سَوءٍ)، و(كان مسيلمةُ نُبوَّتُهُ نُبَيِّئَةُ سَوءٍ)[٢].

ومن أجل ذلك كان من الشروط التي وضعها علماء التصريف الأجلاء للاسم المعرب الذي يجوز تصغيره: أن يكون معناه قابلاً للتصغير؛ ليَعْلَمَ كُلُّ عاقلٍ خروجَ الأسماءِ المُعظّمةِ عن ضوابط العربية في هذا الباب، كأسماء الله ﷻ، وأسماء أنبيائه، وملائكته، وكتبه؛ لأنَّ تصغيرها ينافي تعظيمها الذي استحقته شرعًا على سبيل اللزوم[٣].

*****

*

(١) ينظر: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية ٤/٦٥.

(٢) ينظر: الكتاب٣/٤٦٠، والمقاصد الشافية ٧/٢٧٠.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٤٢٠، والتصريح ٢/٥٦٠.

الخاتمة

الحمد لله على ما وَفَّقَ وهدى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آل بيته ومن بهداهم اقتدى، وبعد...

ففي ضوابط العربية آياتٌ عُظْمَى من الجلال، ومواطن شتى ينبعث منها الجمال، من تَبَصَّرَها من أهلها امتلكه السِّحْر الحلال؛ فعَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ- رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا-: أَنَّهُ قَدِمَ رَجُلانِ مِنَ المَشْرِقِ فَخَطَبَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا، أَوْ: إِنَّ بَعْضَ البَيَانِ لَسِحْرٌ"(١).

وفيما سبق الْتُقِطَتْ سبع عشرة قيمةً من القيم الأخلاقية في نحونا العربي التقاطًا هادفًا، وقد بدت فيها الأمور الآتية:

- جلالُ العربية، وبهاؤها، ونقاؤها، وروائعها الإنسانيَّةُ الكامنةُ فيها- أمورٌ يَلْحَظُها المُتَأمِّلُ الحصيفُ، ويستشعرها الدَّارسُ الدَّرِبُ فيما وضعه أئمتنا عبر التاريخ اللغويّ، من قواعد حاكمة، وضوابط مُوَجِّهة، استنبطوها من الكثرة المطلقة من كلام العرب التي جرت على مَهْيَعٍ واحدٍ، منذ أنْ وضَعَ أساس علم العربية، ونَهَجَ سبيلَهُ شيخنا الأول أبو الأسود الدؤليّ رضي الله عنه إلى أن استوى هذا العلمُ الجليلُ على سوقه.

- للغة العربية رسالةٌ أدبيَّةٌ ساميةٌ في المجتمعات التي تنطق بها، وتلتزمها في المحاورات والمحاضرات والمكاتبات مُعْتَزَّةً بها؛ ففيها توجيهٌ للأفراد نحو الأخلاق الراقية، ونهيٌ لهم عن الأخلاقِ الساقطة.

---

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب المرضى، باب إنَّ من البيان لسحرًا، ح رقم٥٧٦٧.

– اتساق ضوابط اللغة الشريفة مع ما قررته الشريعة من مبادئ، وأمرت به، ومنه النزول على رغبة المعارضة القوية البناءة، والحفاظ على الكليات الخمس: النفس، والعقل، والنسل، والمال، والدين.

– مراعاة قواعد اللغة الحكيمة لكلِّ ما هو مقدسٌ شرعًا؛ فلم يَجْرِ عليه ما يَجْرِي على غيره من أحكامٍ لا تتناسب وقدسيته المعتبرة في الشريعة الغراء.

وصار من اللازم علينا التنبيه على أمرين:

أولهما: الاعتزاز بلغتنا الشريفة، واستشعار جمالها وجلالها، كما فعل ابن جني فيلسوف العربية من قبل؛ فقد ذكر أَنَّهُ إذا تَأَمَّلَ حالَ هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة وَجَدَ فيها من الحكمةِ والدقَّة والإرهافِ والرِّقَّة ما يَملك عليه جانبَ الْفِكْرِ حتى يكادُ يصلُ به إلى غاية السِّحْر(١).

والآخر: القيام بالواجب علينا تجاه تراثنا العربي اللغويّ دراسةً وتدريسًا، وتحقيقًا وتدقيقًا، وتيسيرًا وتهذيبًا، وتفاعلاً مع المستجدات مناقشةً وتأصيلاً ونقدًا بنَّاءً.

واللهَ ﷻ أسألُ الهدايةَ والرشادَ، وأستمنحه الإخلاصَ في جميع الأقوال والأفعال، وأنشده الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآل بيته ما تعاقب الملوان.

*****

*

(١) ينظر: الخصائص ١/٤٨.

أهم المصادر والمراجع

- الأصول فى النحو لابن السراج، تح د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٩٨٨م.

- الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، ومعه كتاب: الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، سنة ١٤٠٧هـ١٩٨٧م.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري، ومعه: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ/محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة جديدة منقحة سنة ١٤١٧هـ١٩٩٦م.

- البديع في علم العربية لابن الأثير، تح د/فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تح د/عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ١٩٨٦م.

- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري، تح د/أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، تح د/حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، تح/محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ٢٠٠٠م.

- تقريب النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تح/إبراهيم عطوه عوض، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ١٩٩٢م.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تح د/علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ٢٠٠٧م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح د/عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي بالقاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ٢٠٠١م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- الخصائص لابن جني، تح/محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة، النشر والتوزيع (بدون تاريخ).

– شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ/ محمد محيي الدين، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

– شرح التسهيل لابن مالك وابنه، تح الدكتورين/عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ١٩٩٠م.

– شرح جمل الزجاجي لابن خروف، تح/سلوى محمد عمر عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.

– شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق د/يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس ١٣٩٨هـ١٩٧٨م.

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تح/محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ١٤٠٢هـ١٩٨٢م.

– شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح د/عبد المنعم هريدى، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث (بدون تاريخ).

– شرح المفصل لابن يعيش، الناشر: عالم الكتب– بيروت، ومكتبة المتنبى– القاهرة (بدون تاريخ).

– صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تح/محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.

– فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي، تح د/ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م.

– كتاب سيبويه، تح/ عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

– الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء الملك المؤيد،دراسة وتحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ٢٠٠٠م.

– اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تح د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

– المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، تح/ على النجدى ناصف وأخرين، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤٢٠هـ١٩٩٩م.

– مختصر فى شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة (بدون تاريخ).

– المخصص لابن سيده، الناشر: دار الكتاب الإسلامى، القاهرة (بدون تاريخ).

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، تح د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م .

– المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي، تح د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.

- المقتضب للمبرد، تح د/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة ١٤١٥هـ ١٩٩٤م.

- النشر فى القراءات العشر لابن الجزري، أشرف على تصحيحه/ علي محمد الضباع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (بدون تاريخ).

- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطي، تح د/ عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية بالقاهرة (بدون تاريخ).